الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences d'économique

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

العنوان

أثر المتغيرات الاقتصادية على سوق العمل

دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة:

ملاك احلام

إشراف الدكتور:

بلعباس رابح

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
01-عايد محمد الامين	أستاذ محاضر	رئيس اللجنة
02-بلعباس رابح	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
03-بلبار محمد	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر

قال تعالى: { وقل ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ

وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴿ 19 ﴾ "

سورة النمل الآية 19 .

و قال £ :z من لم يشكر الناس لم يشكر اللهX

في البداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

والذي جعلنا من امة خير خلق الله امة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم ،

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث

سواء من قريب أو من بعيد ، كما يسعدني أن نتقدم بأسمى وأحر التقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذ المشرف * رابح بلعباس * الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة

التي مهدت لنا الطريق بنوره لإتمام هذا البحث المتواضع، ولا يفوتني أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة

خاصة والأستاذ بوتيارة عنترة والأستاذ بن لبار محمد دون أن أنسى الأستاذ ملاك نور الدين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة.....ص1

الفصل الأول: سوق العمل وسياسات التشغيل.....ص7

تمهيد.....ص7

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل.....ص 8

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل.....ص 8

المطلب الثاني: أنواع سوق العمل وخصائصه.....ص10

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في سوق العمل.....ص14

المبحث الثاني: مدخل الى سياسات التشغيل.....ص 15

المطلب الأول: مفهوم سياسات التشغيل.....ص15

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل.....ص19

المطلب الثالث: مكونات سوق العمل.....ص21

مبحث الثالث: البطالة.....ص26

المطلب الأول:ماهية البطالة.....ص 27

المطلب الثاني: أنواع البطـالة أسبابها و آثارها.....ص 28

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة.....ص 29

خلاصة الفصل.....ص 38

الفصل الثاني: تحليل واقع سوق العمل في الجزائر.....ص40

تمهيد.....ص 40

المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات وأثرها على سوق العمل.....ص 41
المطلب الأول: ماهية الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر.....ص 41
المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي.....ص 44
المطلب الثالث: اثر برامج التعديل الهيكلي على مستوى سوق العمل .....ص 49
المبحث الثاني: لبرنامج سياسات التشغيل الحكومي.....ص 52
المطلب الأول: عقود ما قبل التشغيل و عقود العمل محددة المدة.....ص 52
المطلب الثاني: جهاز المساعدة على الإدماج المهني.....ص 54
المطلب الثالث: برامج الشغل المأجورة بمبادرة محلية.....ص 56
المطلب الرابع: عقود العمل محددة المدة.....ص 56
المبحث الثالث:الهيآت المكلفة بتسير سوق العمل في الجزائر.....ص 57
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتشغيل و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... ص 58
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة.....ص 66
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....ص 70
المطلب الرابع: صندوق الوطني لتامين عن البطالة.....ص 71
خلاصة الفصل.....ص 74
الفصل الثالث: الدراسة القياسية.....ص76
تمهيد.....ص 76
المبحث الأول: نظرة عامة على الاقتصاد القياسي.....ص 77
المطلب الأول: نشاء الاقتصاد القياسي.....ص 77
المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه.....ص 78
المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....ص 81
المبحث الثاني:نماذج الانحدار.....ص 85
المطلب الأول: نماذج الانحدار البسيط.....ص 86

المطلب الثاني: النماذج الانحدار المتعدد.....ص93
المبحث الثالث: الدراسة القياسية.....ص 97
المطلب الاول: تعريف المتغيرات والبيانات.....ص 97
المطلب الثاني: تقدير النموذج الخطي.....ص101
المطلب الثالث: تقدير النموذج اللوغارتمي..... ص106
الخلاصة الفصل..... ص112
الملخص.....ص114
الخاتمة.....ص116
المراجع.....ص 117
الملاحق
الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	مستوى الأجر الحقيقي وعدد ساعات العمل والدخل	ص26
جدول رقم2	حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول 1998	ص50
جدول رقم3	خصائص أجهزة الشغل	ص63
جدول رقم4	نتائج التقدير النموذج الخطي لدالة البطالة	ص102
جدول رقم5	نتائج التقدير النموذج اللوغارتمي لدالة لبطالة	ص107
جدول رقم6	المفاضلة بين النموذجين	ص 109

جدول الاشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	دالة عرض العمل	ص 22
الشكل رقم 2	عرض العمل عند كينز	ص23
الشكل رقم3	مستوى الاجر الحقيقي وعدد ساعات العمل	ص 24
شكل رقم 4	البطالة الاجبارية و البطالة الاحتكارية	ص 30
الشكل رقم 5	البطالة المقنعة	ص 31
الشكل رقم 6	منحنى الطلب والعرض على العمالة عند كلاسيك	ص 35
الشكل رقم 7	الفجوة الانكماشية	ص37
الشكل رقم 8	القروض المصغرة وتاثيراتها	ص 67
الشكل رقم 9	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	ص85
الشكل رقم10	الرسم البياني داربن واتسن	ص 106
الشكل رقم11	الرسم البياني لمعرفة مقدرة النموذج على التنبؤ	ص 93

المقدمة

مقدمة

مقدمة:

أن اقتصاد أي دولة في العالم يتكون من مجموعة أسواق متكاملة في ما بينها، ومن بين احد أهم هذه الأسواق سوق العمل، و الذي يعتبر العصب الحساس للعملية الإنتاجية لهذا الاقتصاد. حيث يتكون سوق العمل كغيره من الأسواق الأخرى من عنصرين أساسين هما طالبي العمل وعارضيه، وهذان العنصران يتأثران بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.....الخ، وهذا التأثير بدوره يؤثر على سوق العمل بشكل عام لذا حظي سوق العمل باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء و مفكري الاقتصاد، كما تعمقت الدراسات الأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق.

والجزائر كغيرها من الدول سعت ولا تزال تسعى جاهدة للوصول إلى تغطية اكبر قدر ممكن من طلبات العمل المتزايدة سنة بعد سنة، وتحقيق التوازن هذا السوق من خلال تسطير مخططات و برامج والهيئات التي انشاة في إطار هذا السياق مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني لتامين عن البطالة.....الخ، من اجل حد من البطالة.

خلال السبعينات وبداية الثمانينات كان الاقتصاد الجزائري يشهد استثمارات واسعة أدت إلى امتصاص الايدي العاملة بمستويات عالية، ومع انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من الثمانينات انخفضت مستويات التنمية وتقلصت استثمارات الدولة وبذلك عرفت البطالة ارتفاع اً حاد اً يعاني منه الاقتصاد الجزائري إلى حد الساعة .كما ان برنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة خلال فترة التسعينات، اثقل كاهل الاقتصاد بمعدلات جد مرتفعة من البطالة، وذلك جراء التسريح الجماعي للعمال قصد تقليص الانفاق العمومي، حيث امتدت تداعيات تلك السياسة الى سنوات طويلة.

طبقت الحكومة مجموعة من الإصلاحات و البرامج للتصدي للظاهرة، وقد انخفضت البطالة من حوالي 30 % خلال التسعينات إلى حوالي 13.8 % سنة 2007 و 11.3 % سنة 2008 ، بالرغم من أن جزء كبير من الوظائف مؤقتة وليست دائمة.

أولا: إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثر سوق العمل في الجزائر بالمتغيرات الاقتصادية ؟

وهذا التساؤل يمكن أن يتفرع إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم النظريات التي تناولت سوق العمل.؟
2. ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل؟
3. ما هو واقع سوق العمل في الجزائر ؟
4. ما تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على مستوى سوق العمل ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

ومن اجل معالجة إشكالية هذه الدراسة من خلال الفرضية الرئيسية التالية:

يتأثر سوق العمل بالمتغيرات الاقتصادية.

وعليه سوف تندرج تحت هذه الفرضية المطروحة عدة فرضيات فرعية

1. يتأثر سوق العمل في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، حجم السكان.
2. يعيش سوق العمل في الجزائر في السنوات الاخيرة حالة من الاستقرار.
3. للإصلاحات الاقتصادية تأثير إيجابي على سوق العمل.

ثالثا: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول إعطاء نظرة أو رؤية شاملة عن سوق العمل في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في كيان وهيكل ومرونة هذا السوق مثل الأجر الإجمالي ومعدل الضريبة واقتطاع الضمان الاجتماعي وحجم الاستثمار حسب كل قطاع وغيرها من المتغيرات التي لها تأثير بالغ الأهمية على سوق العمل في الجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة :

في ضوء ما تضمنته مشكلة البحث وبما ينسجم مع فرضية البحث فان البحث يهدف إلى:

- محاولة تحليل واقع سوق العمل في الجزائر ومعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية عليه.
- محاولة الوقوف على واقع و آفاق سياسات التشغيل والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

- محاولة الوقوف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وسوق العمل في الجزائر وتأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على سوق العمل وسياسات التشغيل.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع :

يمكن إجمال أهم أسباب اختيار الموضوع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية والتي تتمثل فيما يلي:

– تقديم دراسة تساعد على تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل في الجزائر .

– الصلة القوية والمتينة لهذا الموضوع بطبيعة التخصص المختار .

سادسا: منهج الدراسة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال استخلاص الشق النظري من أهم الدراسات والأطروحات والكتب والمقالات العلمية، أما الشق التطبيقي فسيكون من خلال إجراء دراسة قياسية لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل في الجزائر، ونستعين عند التحليل ببعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي بالإضافة وقمنا بالتطبيق باستخدام برنامج EVIEWS 8.

سابعا: الحدود المكانية و الزمانية للدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية :إن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر

أما بالنسبة للحدود الزمانية: فان الدراسة تمتد من 1990–2012

ثامنا: هيكل الدراسة :

سنعمد في بحثنا إلى تقسيمه **إلى** ثلاث فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول: سوف نتناول فيه الإطار النظري لسوق العمل

الفصل الثاني: فسوف نتناول فيه تحليل واقع سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر

الفصل الثالث: فسيتم التطرق فيه إلى الدراسة القياسية لأثر للمتغيرات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر

تاسعا:الدراسات السابقة :

1. **رابح بلعباس.إشكالية البطالة في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية– في الفترة 19966–2010 أطروحة دكتوراه،.**

وكان الهدف من الدراسة محاولة إعطاء تفسير دقيق ومفهوم أكثر لمشكلة ومعرفة أسبابها في الجزائر إعطاء حلول مناسبة لمشكلة البطالة في الجزائر وتوصلت الى مجموعة من النتائج أهمها أن النمو الاقتصادي يؤثر في البطالة وله علاقة عكسية مع البطالة و الانفاق أما الاستثمار و وعرض الشغل له علاقة طردية مع البطالة

2. **سليم عقون. قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر جامعة فرحات عباس–سطيف–رسالة الماجستير.**

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزًا كبيرًا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها.

تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، مع تحسن مداخيل الدولة من الجباية البترولية أن المتغير المفسر هو الناتج المحلي الحقيقي نظراً لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

3. **رابح بلعباس، مكانة ودور الوكالة الوطنية لتشغيل في تسير سوق الشغل الجزائري–دراسة كمية وتحليلية–رسالة ماجستير،2008.**

إن دراسة سوق العمل تتطلب حدا أدنى من المعطيات الإحصائية التي تسمح بالتوفيق في اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى الاقتصاد الجزئي بتوجيه وإرشاد الأفراد من عمال وبطالين نحو حجز ألاماكن المناسبة لهم في سوق العمل، والوصل إلى أنجع تسيير للمؤسسات في مجال

الاستثمار في اليد العاملة، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي بإرشاد سياسات التشغيل نحو امتصاص اكبر حجم ممكن من البطالة وتوجيه قطاعي التكوين والتعليم العالي ليتماشى مع متطلبات سوق العمل

وتوصلت الى النتائج التالية للتشغيل أهمية ضعيفة جدا ومشاركة محتشمة في تنظيم وتسيير سوق التشغيل الحالي فيما يخص تنصيب اليد العاملة بصفة عامة فهي لم تنصب سوى ما يقارب 3% من مجموع المناصب في سنة 2004، إلا أن مكانتها الضئيلة هذه تتفاوت من قطاع إلى آخر حيث تنحصر مهامها في تنصيب العمال الأجراء الدائمين والغير دائمين في قطاعي الإدارة ومؤسسات القطاع العمومي المختلط أكثر منه في القطاعات الأخرى

4. بن الطجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 19970-2008، جامعة ورقلة،2011.

وكان هدف هذه دراسة هو تفسيرات النظرية الاقتصادية للمشكل او الظاهرة محل الدراسة، بغية محاولة بحث و تحليل للظاهرة في المجال الاقتصادي لها، ومحاولة تفسير مرحلة المقاربة الاحصائية وتحليل نتائجها.

وكانت النتائج الذي توصل إليها الباحث هي الاستثمار هو المؤثر المباشر على سوق العمل، وتوجد علاقة طردية بين معدلات البطالة و تأخيرات إجمالي في عدد السكان والناتج الخام يؤدي الى نقس في البطالة.

الفصل الأول

تمهيد:

يعد مفهومي التشغيل والبطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدراسة والتحليل.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نلقي الضوء في المبحث الأول على بعض التعاريف الخاصة بسوق العمل و مؤشرات سوق العمل، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه سياسات التشغيل في الجزائر، وأخيرا وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مفاهيم حول البطالة ونظرياتها والانتقادات الموجهة إليها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل

يعمل المكتب الدولي للشغل على توحيد المفاهيم والمصطلحات المتداولة في سوق العمل، والجزائر كغيرها من بلدان العالم تستمد المفاهيم الأساسية لسوق العمل من معجم المصطلحات المتفق عليها دوليا حسب المكتب الدولي للشغل، وذلك من خلال اتفاقيات تشريعية تلزم البلدان المنظمة إلى هذا المكتب باعتماد نفس المفاهيم والمصطلحات التي تعرف مؤشرات سوق الشغل والآليات التي تقيس التغيرات التي تطرأ على هذه المؤشرات، مما يسمح بمقارنة مؤشرات أسواق العمل من فترة لأخرى ومن بلد لآخر.

المطلب الأول:مفهوم سوق العمل

أولا: تعريف سوق العمل: أن مختلف التجارب المستعملة لمفردتي سوق العمل وسوق التشغيل مع تحميلهما في أغلب الأحيان معنى واحدا، في حين أنهما مختلفان.

سوق العمل نظريا وبالمعنى التقليدي هي سوق ككلّ الأسواق باعتبارها قد توفّر المقومات الأساسية للسوق: العرض والطلب والسعر. وبهذه المفردات فهي تخضع ككلّ الأسواق إلى العرض والطلب وآلية التعديل بينهما هو السّعر.

ويعرف أيضا سوق العمل: يعتبر سوق العمل السلعة أو الخدمة عمل مثلها كمثل أية سلعة أخرى خاضعة لآلية السوق في البلدان التي تعتمد على الاقتصاد الحر (إدارة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي) مع وجود البعض من القيود حسب البلد المعني. ويمثل السوق بشكل عام، المكان أو الموقع الذي يلتقي فيه الجانبين العرض والطلب (أو البائع والمشتري أو المستفيد) أي عرض السلع التي يرغب البائع ببيعها بالسعر الموجود أو السائد في السوق، في مقابل الجانب الآخر الذي يمثله (الطلب) وهو المشتري أو المستهلك الذي لديه الرغبة والقدرة الشرائية على شراء السلعة أو الخدمة المعنية، واستنادا لذلك، يعرف سوق العمل بأنه المكان أو

الموقع الجغرافي الذي يلتقي فيه عرض العمل مع الطلب عليه أي بيع خدمات العمل وشراؤها.[1]

ثانيا: التعاريف الحديثة للشغل: لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث انه عكس البطالة، كما انه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس فان لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل.[2]

ثالثا: تعريف العمل: هو أيضا ذالك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة بواسطة تغير موضوع العمل، لتقريبه أكثر نحو المستعمل سلسلة النشاط الإنتاجي، مقابل دخل يتلاءم مع الجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية حاجاته المتنامية باستمرار. و هنا يأخذ النشاط الإنتاجي شكله في إحدى العمليات الاقتصادية ضمن دورة الإنتاج، شراء وتحويل، نقل وبيع سواء للإنتاج المادي أو الخدمات.[3]

ويعرف كذالك العمل على انه الجهد الإداري الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع و الخدمات لإشباع حاجاته، ومنه فان العمل هو الطاقة أو الجهد الحركي، الذي يبذله الإنسان من اجل تحصيل أو إنتاج ما يؤدي إلى إشباع حاجة معينة محللة.[4]

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف[5].

---

[1] خالد حيدر علي: دراسة اقتصادية حول سوق العمل و مشكلة البطالة المقنعة في إقليم كوردستان – العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، العراق، 2010، ص51.

[2] عبد الرحمان العايب: رسالة البطالة والتشغيل البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكل رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص25.

[3] عبد الرحمان العايب:مرجع نفسه، ص 98.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، 1999، ص ص16 –17.

[5] شلالي فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة2005 –2009، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 11.

رابعا: الفرق بين سوق الشغل وسوق العمل:

قد يخطر ببال أي طالب مبتدئ في دراسة و تحليل ظاهرة البطالة وسوق الشغل تساؤل جوهري ومهم هو هل سوق الشغل هو نفسه سوق العمل؟، أم أن هناك فرق بين الأول والثاني؟، وفيما يتمثل هذا الفرق إن وجد؟. والإجابة على هذا السؤال هو أن العمل والشغل مترادفان لغويا لكن مختلفان في المعنى أو الاصطلاح، فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى والسلعة محل البيع هنا هي خدمات العمل وتكلفة شراء هذه الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى العمال، ويمثل الطلب على خدمات العمل المؤسسات وقطاع الأعمال بينما تعرض خدمات العمل من طرف القوى العاملة(العمال والبطالين)، أما في سوق الشغل فتتبادل الأدوار بين المؤسسات والقوى العاملة، فالمؤسسات التي تمثل الطلب على العمل في سوق العمل هي التي تعرض مناصب الشغل، بينما يمثل البطالين مع العمال الباحثين عن مناصب عمل جديدة طلب الشغل، والسلعة محل التبادل هي مناصب الشغل.[6]

المطلب الثاني: أنواع سوق العمل وخصائصه

1- أنواع سوق العمل

يمكن التميز بين الأنواع المختلفة لأسواق العمل، لان خدمة العمل غير متجانسة، ولان الأعمال لها تصنيفات مختلفة، فهناك العمالة الماهرة وغير الماهرة وان خدمة الميكانيكي تختلف عن خدمة الطبيب، وتختلف من تخصص لأخر، وبالتالي هناك سوق لكل خدمة العمل كسوق العمل في قطاع الزراعي وسوق العمل في القطاع السياحي وسوق العمل في قطاع البناء والتشييد...الخ

[6]احمد زكان، رابح بلعباس: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، الملتقي الدولي لسياسات الحكومية في مواجهة البطالة 1973-2008، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص5.

ويمكن تصنيف الأسواق على أساس المهنة كسوق الأطباء وسوق الصيادلة وسوق البنائين ...الخ وكذالك يمكن تصنيف الأسواق حسب المكان كسوق عمان أو سوق القاهرة...الخ.[7]

2- خصائص سوق العمل:

يولد مثل هذا الإطار المؤسسي خصائص ملازمة في سوق العمل يمكن الإشارة إلى أهم عنصرين فيها فيما يلي:

2-1- ضعف مرونة العمل: تعكس مرونة العمل أساسا ثلاثة أوجه رئيسية: مرونة كمية خارجية، ومرونة كمية داخلية ومرونة وظيفية. وتشير الحالة العكسية إلى ضعف (أو انعدام) في مرونة العمل، بما يسمح لنا الحديث عن مرونة كمية خارجية ضعيفة، مرونة كمية داخلية ضعيفة ومرونة وظيفية ضعيفة. تعكس حالة ضعف المرونة الكمية الخارجية عدم مرونة سوق العمل بما فيه الكفاية مما يجعل المؤسسات غير قادرة على تغيير حجم العمل بسهولة تماشيا مع تطور الطلب، علما أن المرونة الكمية الخارجية تقوم أساسا على وجود إمكانية للتوظيف على أساس عقود العمل المحدودة زمنيا أو العمال المناوبين وكذلك القدرة على التخلي عن هؤلاء العمال في حالة تراجع نشاط المؤسسة. أما ضعف المرونة الكمية الداخلية فيشير إلى تلك الحالة التي لا تستطيع المؤسسات اللجوء فيها إلى تعديل مدة العمل تماشيا مع تطور النشاط.

2-2-عدم استقرار العمل:

من خلال إحصائيات الجزائر عام 2005، نجد 9.656 مليون عامل من اليد العاملة النشيطة يشتغل منها 8.181 مليون عامل، فيها يقدر عدد البطالين بـــ 1.475 مليون بتحليل تركيبة العمال المشتغلون يوجد 2.241 مليون عامل مؤقت، و593000 شخص يشتغل في

[7] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر جامعة البقاء التطبيقية- الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 21-22.

عمل عائلي، والذي غالبا ما يكون عمل موسمي، وبالتالي يصل عدد العمال المشتغلين بمدة محددة 2.834 [8]مليون عامل.

وبالنظر إلي مدة البحث عن العمل لدى البطالين الذين سبق لهم العمل من قبل والمقدرة أكثر من 6 أشهر حوالي 55% منهم، فهذا يعني صعوبة إدماجهم ثانية في سوق العمل.

2-3-بطالة الشباب

معدل البطالة لسنة 2005 والذي هو 15.3% معدل إجمالي لكل الفئات العمرية، إما توزيعه على مجموع الفئات فنجد أن معدل البطالة اكبر في عنصر الشباب 47.4% من 15-24 سنة، و 75% من 15-29 (2 بطال 3)، وهي أكثر بقليل من معدلات سنة 2004 بك 45.60% و 73.28% على التوالي.

2-4-ضعف المستوى التعليمي للبطالين

في الجزائر ما يقارب 45.44% من البطالين ذوي مستوى يساوي أو اقل من التعليم المتوسط، وهذا ما يجعل مدة بحثهم عن العمل تطول، مقارنة بذوي المستوى العلمي، حتى وان شهد عدد البطالين من حملة من الشهادات العليا ارتفاعا هو الأخر، ومقدر بـ 250000 بطال في 2005.

2-5-تنامي العمل غير الرسمي:

القطاع غير الرسمي في الجزائر وكغيره من العديد من الاقتصاديات الأخرى يساهم في خلق مناصب العمل، وتقليص معدلات البطالة لكن عدم خضوعه للقوانين السائدة يفوت على الدولة مداخيل كبيرة.

النشاطات غير الرسمية تتركز في الحرف والخدمات وتبقى في تطور مستمر ما دام أن الإصلاحات اللبرالية لم تكتمل، وعدم وصول استثمارات القطاع الخاص الى المستوى الذي يسمح بجذب يد عاملة كبيرة تغطي النقص الموجود في القطاع العام.

[8] عاصم بن عرب، اقتصاديات العمل نظرة عامة، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 92-99.

كما كان العمل الرسمي في سنة 1985 في حدود 25% من العمل الإجمالي خارج قطاع الزراعة، ووصل الى29 % في سنة 1992 ثّم 33% في سنة 1997، 40% في سنة 2001 وهي إحصائيات مقدمة من مكتب العمل الدولي بصفة تقديرية مادامت انه لا توجد معطيات رسمية حول هذا القطاع، فيما قدرت المديرية العامة للتشغيل عدد العمال غير الرسميين في حدود 1300000 عامل في سنة 2005.

2-6- تنامي قطاع الخدمات:

بدا قطاع الخدمات يستحوذ على قطاع النشاط في الجزائر من خلال تسجيل نسبة 54.61% في سنة 2005، بعد ما كان في 2004 بنسبة 53.24%، وهو ما يعني توجه الجزائر شيا فشيا الي تبنى اقتصاد الخدمات في ظل التحولات الكبيرة نتيجة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وكقطاع مع حاجة القطاعات الأخرى لخدمات جديدة.[9]

2-7-تطور معدل النشاط لدى الإناث: بدا معدل النشاط لدى الإناث في التحسن مقارنة بالشعريات الأخيرة في الجزائر، أين لم يتجاوز نسبة 1.83% في سنة 1966، وفي سنة 1977 نسبة 2.04%، وفي سنة 1987 بنسبة 3.86 % و في سنة 1998 بنسبة 59.5%، فيما يصل الي نسبة 14.9% في 2004.

وهو ما يعكس بداية اندماج هذه الفئة في سوق العمل خصوصا مع ارتفاع مستواها التعليمي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في سوق العمل

يشكل سوق العمل نواة تخطيط القوى العاملة، التي تمثل بدوره أداة هامة في يد المسيرين من أجل وضع خطة مستقبلية لتقدير حجمها، قصد التحكم في بعض المتغيرات التي تحكمها باعتبار أن البعض الآخر قد أفضل. أما عارضيه ونقصد بذلك المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، أو بمعنى أدق كل من يوفر منصب عمل. ويعتبر سوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة عمل اعتمادا على نظام المعلومات السائد والذي

[9] عاصم بن عرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-87.

يحصي حجم لقوى العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له خلال فترة زمنية معينة وفقا للشروط التالية:[10]

1- وضع معايير ثابتة ودقيقة تحدد وضعية العامل ومدى استعداده للعمل حسب قدراته الفكرية والفيزيولوجية، ثم تأتي عملية جمع البيانات، ترتيبها وتصنيفها تبعا لمجموعة من المعايير مثل: السن، الجنس، التخصصات، المهارات والمؤهلات الحالية والمستقبلية.

2- إحصاء حجم العمالة الضروري والمتاح من خلال إحصاءات تقوم بها الهيئات والإدارات المختصة في ذلك والتي تختلف باختلاف الدول والتشريعات المعمول بها.

على ذكر نظام المعلومات فان الإحصائيات تشكل فيه المحور الرئيسي، كونها تقدم البيانات التي تسمح بتشخيص الوضعية الحقيقية لمجال الدراسة (التشغيل)، والتنبؤ به في المستقبل. بالنسبة للجزائر تسند هذه المهمة إلى الهيئات التالية:

- الديوان الوطني للإحصاء الذي يعالج سوق العمل من حيث البطالة والتشغيل.
- الوكالة الوطنية للتشغيل التي تعالجه من حيث العرض والطلب على العمل، و التي تقوم بدورها بإعداد دوريات إحصائية رغم أنها تهمل توظيف عن طريق الإعلانات في الصحف أو عن طريق المعارف الشخصية. الوزارات والإدارات الحكومية: للعمل، للتضامن والتشغيل، النقابات، مصالح التخطيط، إضافة إلى تقارير المخططات التنموية في مجال التشغيل.

3- تحقيقات يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة للمؤسسات الصناعية عمومية كانت أو خاصة، الهدف من ذلك تحديد هيكل النسيج الصناعي في الجزائر من حيث: حجم الإنتاج، حجم الاستثمارات القيمة المضافة التي ينتجها القطاع، حجم العمالة التي يمكنه أن يمتصها مصنفة حسب: مستويات التأهيل، الجنس، طبيعة العمل دائم أو مؤقت...الخ.[11]

[10] العايب عبد الرحمان، سبق ذكره، ص ص 20-22.

[11] العايب عبد الرحمان، سبق ذكره، ص ص 35-38.

المبحث الثاني: السياسات الشغل

تمهيد: لا تعتبر سياسة التشغيل من السياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسات التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم و تطبق على مستوى كل السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التشغيل

أن السياسات التشغيل تندرج ضمن كل من السياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق وليست من سياسات الاقتصاد الكلي.

الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل، ونجد هذه السياسات تمحورت ضمن السياسة العامة للدولة ضمن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ونذكر منها:[12]

ا. المرحلة الاولى1966-1980:

استهدفت إستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر الى تطبيق سياسة تتمحور حول حل مشكلة البطالة، وحسب تطورات الاقتصاد الجزائري قسمت هذه المرحلة الى مرحلتين قبل 1973م كمرحلة أولى و الفترة ما بين 1974م و 1980م كفترة ثانية.

اولا: الفترة السابقة لسنة 1973

تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي تنعكس على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام لطلب العمل حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي35.17% سنة 19971 وبنسبة 31.91% سنة 1973 وقد ميزت هذه الفترة بمناصب

[12] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسية التشغيل، دار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2009، عمان الأردن، ص ص164-165.

العمل المؤقتة حيث بلغت 44.26% في سنة 1971 و48.29% في سنة 1972م 47.03% في سنة 1973م وكانت اغلب هذه المناصب في قطاع البناء.[13]

ثانيا: الفترة بين 1974-1980:

في هذه الفترة لجأت الجزائر الى سياسات التنمية الشاملة عن طريق اللجوء الى تبني السياسات التنموية ومن مهام المخطط الرباعي الأول وهو إيجاد إستراتيجية ومواصلة عملية استيعاب البطالة وقد عرفت هذه المرحلة عملية تكوين الجماعات العمالية على مستوى الخارجي، وتميزت هذه المرحلة بارتفاع عروض العمل وبروز فرص أخر للدخل في قطاع التوزيع كما أن طالبي كانت أهم استعدادات كبيرة لقبول المناصب الشاغرة والبحث عن المؤسسات التي تقدم أحسن اجر الامتيازات المصاحبة للعمل.

II. **المرحلة الثانية1980-1990:** عرفت اغلب بلدان العالم أزمة التشغيل وخاصة لدى الشباب الذين يشكلون فئة السكان الأكثر تضررا بحكم إعطاء الأفضلية في العمل الأكثر المؤهلين وذوي الخبرة الطويلة.

وتميزت فترة الثمانيات بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل على العكس السبعينات التي شهدت نمو ملحوظا للتشغيل والتكوين وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه الفترة الفترتين بحسب المخططات الخماسية.

اولا: الفترة الأولى 1980-1984:

من خلال برنامج المخطط الخماسي الأول الذي وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل ومواصلة وخلق فرص للعمل وذلك من اجل تلبية الطلب المتزايد واتضح ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الإجراءات التي ترمي الى:

[13] فريدمان و ب . نافيل : رسالة في سوسبلوجيا العمل ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى الجزائر، 1985، ص ص 11 12.

* تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الاجرية عن طرق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانوني الأساسي للعمل وتوحيد امتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال بالإضافة الى تطوير مفهوم التكوين وإعطاء أكثر أهمية مما سبق.

*العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

وتشير فترة الخماسي الأول الى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق، وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري وذلك برفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل 1973م وهو ما أدى إلى وجود الفارق بين المتحقق من مناصب العمل والمتوقع منه خاصة بحسب القطاعات المختلفة.[14]

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني1985-1989:

عرفت الجزائر هذه الفترة وضعا اقتصاديا متميزا حيث ضعف معدل النمو وزيادة عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985م ليصل إلى 5.6 مليون شخص سنة 1987م وذلك خلافا للتوقيعات المخطط الخماسي الثاني في أحداث 940000 منصب عمل عند نهايته حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989م، ومن خلال الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم يتغير وبقى نسبيا عند نهاية المخطط الخماسي الثاني.

III. المرحلة الثالثة التشغيل في التحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999):

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات، إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وشح مصادر التمويل الخارجي، وتضخم الديون وارتفاع خدمة الديون ونشوب أزمة المديونية.[15] وهذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على التمويل الاستثمار الجديد واستيراد التجهيزات والمواد الأولية والمواد

[14] محمد بلقاسم حسن الهول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر – إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 257.

[15] عبد الله محمد فسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، 1994، ص 202.

النصف مصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في المعدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والمشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي.[16] ذلك بتطبيق برامج استعجاليه للتخفيف من حدة البطالة والتقليل من حدة الفقر فكان ذلك بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية تعززت التشريعات الاقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم، الهدف منها تعبيد الطريق نحو اقتصاد السوق.[17]

المطلب الثاني: بعض النظريات المفسرة لسوق العمل

1-**نظرية حد الكفاف:** هي نظرية عرض العمل، وترتكز أساسا على أسس ديمغرافية. الطلب على العمل ليس له إلا دور مؤقت في المدى القصير إلا وهو تحديد سعر العمل الجاري أو بعبارة أخرى: بما أن عرض العمل له مرونة لا نهائية فليس هناك داع لتحليل الطلب على العمل.

- ✓ الزيادة المطردة في الأجور منذ بدء الثورة الصناعية دليل على خطأ نظرية حد الكفاف.
- ✓ من الصعب اختبار هذه النظرية لان مستوى الكفاف لا يمكن تحديده،وهو مفهوم نسبي وراجع إلى عادات وتقاليد كل مجتمع.
- ✓ نظرية حد الكفاف لا تعطي أي تفسير لاختلاف الأجور تبعا لاختلاف المهارة والكفاءة الإنتاجية.
- ✓ لها نظرة تشاؤمية لمستقبل العمل والعمال.
- ✓ تعتمد هذه النظرية في تحليلها على العلاقة بين الدخل والسكان. إلا أن هذه العلاقة لم تعد كافية لأنه يوجد متغيرات أخرى تؤثر في مستوى الأجر، من بينها:

[16]عبد العزيز الشرابي، عبد الرازق بالحبيب: السكان والتنمية في البلدان المغرب العربي، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة الجزائر 1997، ص ص 56 58.

[17]مدنى بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص82.

إنتاجية العمل، كمية رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية والمستوى العام للأسعار "التضخم..."الخ.

2-نظرية رصيد الأجور:

محتوى النظرية:

هذه النظرية تكملة لنظرية حد الكفاف وليست بديلا لها.

إن معدل الأجور تبعا لهذه النظرية، يتوقف على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال. إن ازدياد السكان مع ثبات رأس المال" المخصص للأجور "يؤدي إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، ولقد نادى **John Stuart Mill** بهذا الرأي، فأشار إلى أن عدد السكان يزيد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار، نتيجة زيادة الكمية منه في الإنتاج "قانون تناقص الغلة"، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون من المدخرات ولهذا يرى **Mill** أن هناك اتجاه قوى ومستمر نحو انخفاض الأجور.

كذلك تأثر MILL بفكرة والده: ليمكن رفع الأجور حسب هذه النظرية، فإذا ارتفع عدد العمال فان الأجر المتوسط يميل الى انخفاض لتقسيم نفس الكعكة (الحلوى) على عدد اكبر من العمال.[18]

3-النظرية الماركسية:

محتوى النظرية:

يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش ضرورية لاستمرار الطبقة العاملة بصفتها هذه، وتجديد قوة عملها. تقول النظرية أن عمل العامل في المؤسسة الرأسمالية يتكون من جزأين:

[18] عبد العزيز الشرابي، عبد الرازق بالحبيب: مرجع سبق ذكره، ص ص 30-32.

احدهما يدفع الأجر والأخر يقوم به العامل دون أن يتقاضى عليه اجر، والفرق بين الأجرين سماه ماركس القيمة الضائعة، وعليه فان الأجر في النظام يخفي تقسيم وقت العمل الى العمل الضروري وعمل الفائض.

4-المدرسة الهيكلية:

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، بدأت النظرية الكينزية تختبر على الواقع في تلك الفترة، ظهرت مدرستين فكريتين متعارضتين فيما يخص أسباب البطالة والحلول المقترحة من وجهة الذين ينتمون الى المدرسة الكنزية قد اقترحوا على الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب لتقليص البطالة.

من وجهة أخرى Gallaway-Sworth -Kipling وآخرون والذين أعطوا وصفا مختلفا لأسباب البطالة .وقد أرجعوا سببها إلى عدم توافق مؤهلات العمال مع مناصب بالتغيرات التكنولوجية السريعة التي أدت إلى تقليص عدد العمال الشغل .وقد برروا ذلك وخلق مناصب شغل في قطاعات لم تكن اليد العاملة محضرة لها.

5-نظرية رأس المال البشري:

بدأها شولتز ودينسن منذ أربعين سنة، ثم أعاد النظر فيها الاقتصادي بيكر في**1964** وهي تعتبر بالنسبة لعدة كتاب كفرع جديد في النظرية النيوكلاسيكية بما أنها ترتكز على نفس فرضيات و بديهيات هذه الأخيرة.

المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو الفرضية الآتية:

إن كل فرد يبحث على تعظيم المزايا التي يمكن الحصول عليها من نشاط ما. وهذا ما يفسر اختياره لهذا أو ذاك التكوين الممكن بدلالة التكاليف و الأرباح.

إن التكوين يحسن الإنتاجية ويعطي أجورا أعلى، وبالتالي فالأفراد لهم اتجاه تحمل تكلفة أعلى لتدريب وتكوين رأس المال البشري في سبيل الحصول على دخول في الفترة الإنتاجية

لحياة الفرد وتعويض الخسارة أثناء فترة التدريب إن أسلوب العائد على الاستثمار في القوى العاملة يستخدم كمؤشر على مدى جدوى الاستثمار[19].

المطلب الثالث: مكونات سوق العمل

ترى المدرسة الكلاسيكية، أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل*Tm* وقت يخصصه للراحة **Tl**، و يتيح الزمن المستغرق في العمل للعامل أجرا حقيقيا $\frac{w}{p}$ ،أما وقت الراحة فهو يكلفه هذا الأجر. و بما أن الزمن المستغرق في العمل و زمن، الراحة هما زمنان متكاملان، و باعتبار أن الزمن الأول هو زمن عرض العمل و الزمن الثاني هو زمن الطلب على الراحة فإن: **Tl = T –Tm**.

قد يخصص الشخص جزء من وقت راحته في البحث على إمكانية وجود مراكز عمل متاحة أخرى، و بما أن دالة الطلب على وقت الراحة هي ككل دوال الطلب الأخرى، دالة متناقصة بالنسبة للسعر النسبي لهذه السلعة $\frac{w}{p}$ و دالة متزايدة بالنسبة لدخل (أو الثروة) الحقيقي، كذلك عرض العمل فهو دالة متزايدة للأجر الحقيقي و متناقصة مع الدخل الحقيقي. و باعتبار أن الشخص قادر على أن يحدد وفق مؤهلاته، تجاربه السابقة و مستواه التعليمي، أجره الحقيقي المعياري (أو ما يسمى أيضا بالأجر الاحتياطي) $\frac{p}{w}$ و الذي يشكل بالنسبة له أجره الطبيعي، فإن وقت راحته سيخصصه في البحث على مركز العمل الذي يحقق له على الأقل هذا الأجر المعياري.

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة، أنه كلما كان متوسط الأجر منخفضا كلما كانت المدة المستغرقة في البحث عن عمل مناسب أطول أما إذا زاد متوسط الأجر قل الزمن المستغرق في البحث عن عمل و زاد عرض العمل(آثار الدخل و آثار الإحلال)[20] يمكن أن نلخص دالة عرض العمل في الشكل التالي:

[19] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص155-157.

[20] مدحت قريشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 30-32.

الشكل رقم 1: دالة عرض العمل

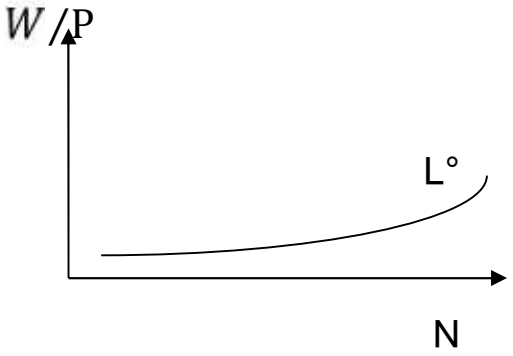

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص20.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عامل السعر، هو عنصر حاسم في سلوك عارض العمل، و عليه فكل خطأ في تقديره سيكون له الأثر البالغ على سلوكه الرشيد يتوقف عرض العمل عند كينز على الأجر الاسمي، لأن الأسر تكون ضحية الخدعة النقدية في سلوكها ألإنفاقي، أي بالنسبة للأسر، إذا لم تتغير الأجور الاسمية لا تتغير القدرة الشرائية.

باعتبار في مرحلة النشاط يزيد الطلب على العمل فترتفع الأجور، سيقدم العمال على عرض العمل، عند مستوى من الأجور الاسمية W يكون أكبر من المستوى الضروري Wo نظرا لمحدودية Lo عرض العمل (على الأمد القصير) يتغير على الأمد الطويل إذا تغيرت نسبة السكان

الشكل 2: عرض العمل عند كينز

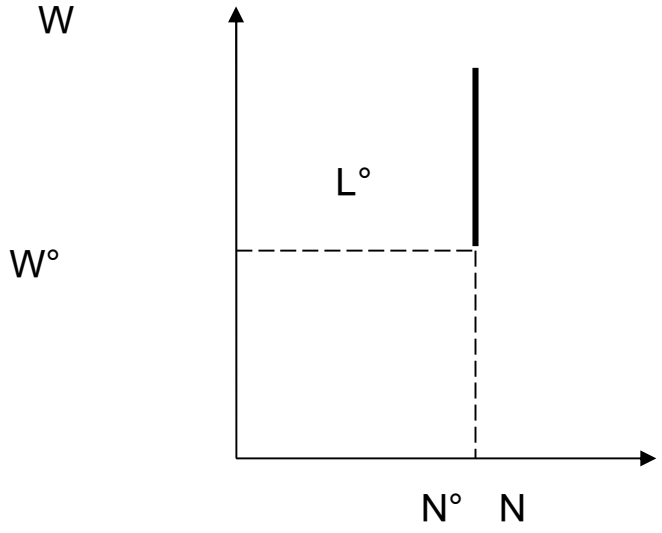

المصدر: خالد حيدر علي:مرجع سبق ذكره ص51.

يتضح لنا من خلال الشكل الموضح أعلاه أن عرض العمل في سوق العمل غير مرن مقارنة بالأجور الاسمية[21].

اولا: قانون عرض العمل:

ينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر ولكن إلى حد معين من الأجر. ففي الحالات الاستثنائية و بعد حد معين من الأجر فان أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العامل في تقديمها، أي أن العلاقة في الحالات الاعتيادية طردية بين الأجر وكمية العرض من العمل. وذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل.

ثانيا: منحنى عرض العمل:

إن منحنى عرض العمل يعكس العلاقة بين مستوى الأجر وساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها. والمنحنى في العادة موجب الميل، أي ينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين عاكسا العلاقة الطردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى الأجر.

و كما مبين في الشكل البياني رقم 3 أدناه فان منحنى عرض العمل الموجب الميل يظهر في الجزء AB من المنحنى. فعند اجر مقداره 05 دنانير يكون العامل مستعدا للعمل نحو 07 ساعات في اليوم و عند ارتفاع الأجر إلى 07 دنانير يكون العامل مستعدا للعمل نحو 09 ساعات في اليوم أي انه يزيد من ساعات العمل بسبب اثر الإحلال، لان الزيادة في الأجر تزيد من تكلفة الفرصة البديلة لوقت الراحة.

وفي حالات استثنائية و بعد مستوى معين من الأجر (07 دنانير في الشكل البياني) فان أي زيادة في الأجر فوق ذلك تؤدي إلى تقليل ساعات العمل المعروضة وذلك بسبب اثر الدخل الذي ينشا عن الزيادة الحاصلة في ثروة الفرد(الدخل الممكن).

[21] عبد القادر محمد عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة السكندرية، مصر، ط 1998، ص 303.

الشكل البياني رقم3: مستوى الأجر الحقيقي وعدد ساعات العمل والدخل

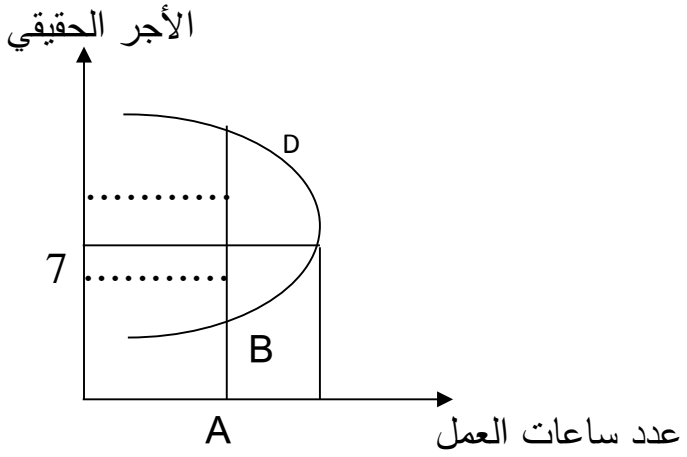

المصدر :محمود فوزي أبو السعود،مرجع سبق ذكره، ص ص 216،217

و على سبيل المثال عندما يرتفع الأجر إلى 10 دنانير فعندها يتجه منحنى العرض إلى الخلف مع كل زيادة في الأجر وتنخفض الكمية المعروضة من العمل من09 ساعات إلى 07 ساعات وذلك لان زيادة الأجر تعني زيادة الدخل العامل. الأمر الذي يجعله يفضل عندها الراحة على الزيادة في الدخل. وفي مثل هذه الحالة فان منحنى العرض ABCD يسمى منحنى عرض العمل المنحدر للخلف.[22]

وتجدر الإشارة إلى أن التغير في الأجر في الكمية المعروضة من العمل ويتمثل بالانتقال من نقطة معية إلى نقطة أخرى على نفس المنحنى. أما إذا تغير احد العناصر الأخرى المحددة للعرض، مثل سعر رأس المال أو معدل الأجر لمجموعة أخرى من العمل،فان منحنى عرض العمل بأكمله يتحرك إلى اليمين في حالة الزيادة و إلى اليسار في حالة الانخفاض. وبذلك فان تغير احد العوامل الأخرى المحددة للعرض يؤدي إلى تغير منحنى العرض ككل(عند أي مستوى من الأجر).

إن استجابة عرض العمل للتغير البسيط الحاصل في الأجر تنطوي على كل من اثر الدخل و اثر الإحلال و ينشا الدخل عن الزيادة الحاصلة في ثروة و دخل الفرد الناجمة عن زيادة الأجر، وينشا اثر الإحلال من حقيقة أن الزيادة في الأجر تزيد من تكلفة الفرصة البديلة

[22] محمود فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 216،217.

لوقت الراحة. حيث أن استجابة عرض العمل هي في النهاية تمثل مجموع اثر الدخل و اثر الإحلال فلا يمكن التنبؤ بالاستجابة مسبق. فإذا كان اثر الدخل هو السائد فسوف يستجيب العامل لزيادة الأجر بان يقلل من عرضه لساعات العمل. أما إذا كان اثر الإحلال هو السائد ففي هذه الحالة تكون استجابة العامل بزيادة ساعات العمل لزيادة معدل الأجر.

وبخصوص العلاقة بين مستوى دخل العامل وعدد الساعات العمل التي يعرضها فيمكن ملاحظة أن الفرد قد يستطيع الحفاظ على مستوى دخله بالرغم من قيامه بتقليل ساعات العمل وذلك عند الحصول ارتفاع في الأجر ففي الجدول رقم 1 أدناه يتبين بأنه رغم تقليل ساعات العمل من 9 إلى 7 ساعات (نتيجة لارتفاع الأجر من 07 دنانير إلى 10 دنانير) فان مقدار الدخل لم ينخفض بل ازداد من 63 دينارا إلى 70 دينارا.[23]

جدول(1): مستوى الأجر الحقيقي وعدد ساعات العمل والدخل

الدخل	ساعات العمل	الأجر
37.5	7.5	5
48	8	6
63	9	7
64	8	8
67.5	7.5	9
70	7	10

المصدر: احمد رمضان، و عفاف عبد العزيز وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، ط 2004، ص256

[23] خالد حيدر علي: دراسة اقتصادية حول سوق العمل و مشكلة البطالة المقنعة في إقليم كوردستان – العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، العراق، 2010، ص51.

المبحث الثالث: البطالة

تمهيد: وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقًا وحاضرًا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، كما تعد مطمحًا هامًا للسياسة الاقتصادية.

من أجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث، أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني وكيف يمكن قياسها، وكذا معرفة مختلف أنواع البطالة والآثار السلبية الناتجة عنها.

المطلب الأول: ماهية البطالة

تمثل البطالة في الوقت الراهن و نحن في ظل العولمة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها بلادنا و تكتسب البطالة خطورتها من عدة اعتبارات أهمها:

- أن البطالة تشكل جزء غير مستغل في الطاقة الإنتاجية للمجتمع و بالتالي فإنها يمكن أن تترجم إلى منتجات مهدرة يخسرها المجتمع.
- أن البطالة لها من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي لا يمكن إهمالها.

وتعرف البطالة على أنها التعطيل الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة و رغبتها في العمل و الإنتاج وتعرف قوة العمل في أي مجتمع:

على أنها مجموعة من الأفراد الذين هم في سن بين 15 و 60 سنة، ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن و المتقاعدين والعاجزين و ربات البيوت غير الراغبات في العمل و الطلاب بأنواعهم.[24]

[24] طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة، القاهرة، 2003، ص ص151-247.

و يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة و القادرة على العمل.[25]

1-تعريف البطالة وفقا للمفهوم الرسمي: أن يكون الفرد بدون عمل، أن يكون الفرد متاحا للعمل، أن يكون الفرد باحثا عن العمل و من أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المفهوم انه:[26]

- لا يأخذ في حسبانه البطالة الجزئية و البطالة المقنعة.
- لا يربط بين مستوي العمل و مستوى الإنتاجية.
- لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل.
- تجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

2-تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي: تعرف بأنها الحالة التي تستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، و من ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلي تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه ولذا.[27]

المطلب الثاني: أنواع البطـالـة أسبابها و آثارها:

تأخذ البطالة أشكالا متعددة وفقآ لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

أولا البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل و لا يشتغلون أية وظائف و يمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية.

1-البطالة الإجبارية:

[25] احمد رمضان، و عفاف عبد العزيز وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، ط 2004، ص256.

[26] السيد محمد احمد السرايتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر مدرسة ابن النفيس، مصر، 2010 ،ص 311

[27] احمد رمضان، و عفاف عبد العزيز وآخرون،المرجع نفسه، ص312 .

يتمثل النوع في البطالة السافرة أي الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه، ويبحثون عنه و لا يجدون فرصا للعمل في ظل الجور السائدة، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:

1-1-البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على الأفراد، و يبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل مع السابقة عليها علما بان هناك وظائف تناسب خبراتهم و أعمارهم و مهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بتا بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف و أماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسيع المنشئات الخاصة بهم و بالتالي، تنشا بسبب قصور المعلومات في سوق العمل.[28]

1-2 البطالة الهيكلية: تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاملين و متطلبات الوظائف الشاغرة، وتنشا البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:

- التغيرات في هيكل الطلب.
- التقدم الفني.
- التغير في هيكل عمر السكن و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة وعلاج البطالة الهيكلية، يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين.

1-3البطالةالدورية:

وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي التي تتعرض له الاقتصاديات الحرة، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، و ذلك انه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات، يقوم أصحاب العمل بتسريح جزء من العمال. [29]

[28] لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، دار الكتب للنشر و التوزيع، الأردن، ط 2009، ص 158،159.

[29] احمد رمضان، و عفاف عبد العزيز وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، ط 2004، ص259

و تعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار، الصادرات، الإنفاق الحكومي أو إنقاص كل من الواردات و الضرائب.[30]

1-4 البطالة الموسمية: تنشا البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في المواسم الزراعية و الحصاد و ما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، و يواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات الإقبال السياحي.

و يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية و البطالة الموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة إلا أن البطالة الدورية ترجع إلى انخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة ومن ثن تكون أكثر انتظاما، و يمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة و يمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها.

2 البطالة الاختيارية:

يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في إطار الأجور المتاحة و بعض المتسولين، و كذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يعملون فيها بأجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور اقل مما تعودوا عليه من الجور المرتفعة غير أن هذا النوع من الطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.[31]

[30] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2009، ص234

[31] محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ،2009، ص،191.

و يمكن توضيح البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية بيانيا كما في الشكل أدناه:

الشكل رقم (4): البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

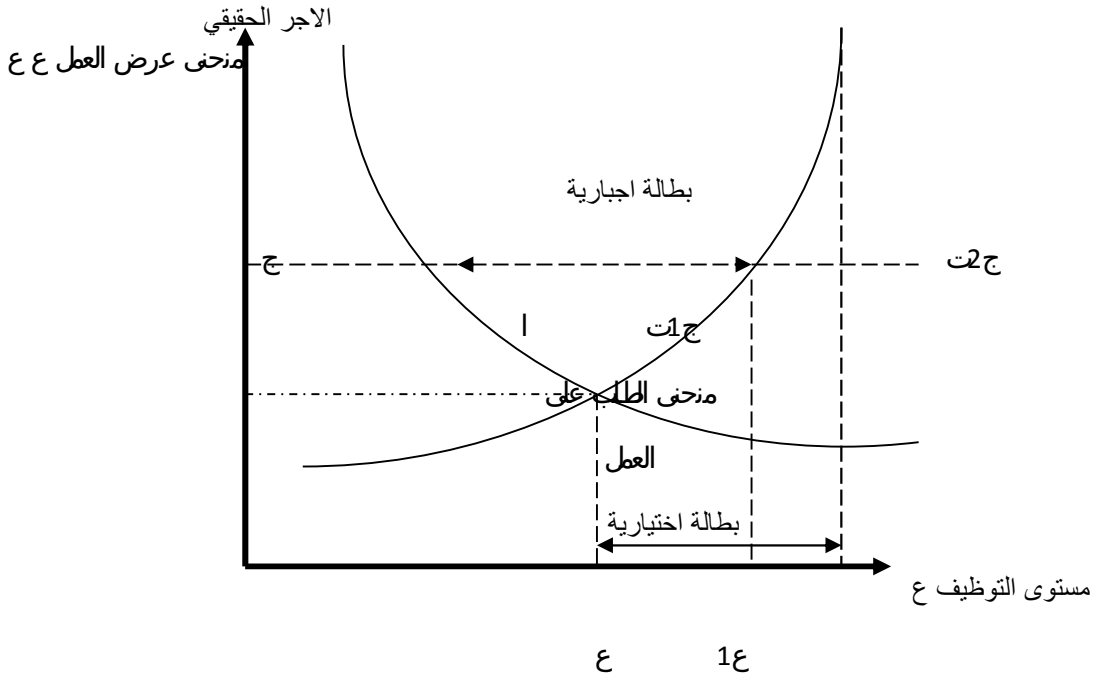

المصدر: محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ،2009، ص،191

ثانيا البطالة المقنعة:

تتمثل البطالة المقنعة في وجود اعدد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب عن وجودهم ناتج صافي، كما قد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الطلي، و بالتالي تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا و في الحالة الثانية تكون سالبة، أي إنهم في حالة عمالة ظاهرية فقط، و يمكن توضيح ظاهرة البطالة المقنعة من خلال حالة الإنتاج في الأجل القصير، كما هو موضح في الشكل أدناه:[32]

[32] محمود حسين الوادي، سبق ذكره، ص191.

الشكل رقم(5) : البطالة المقنعة

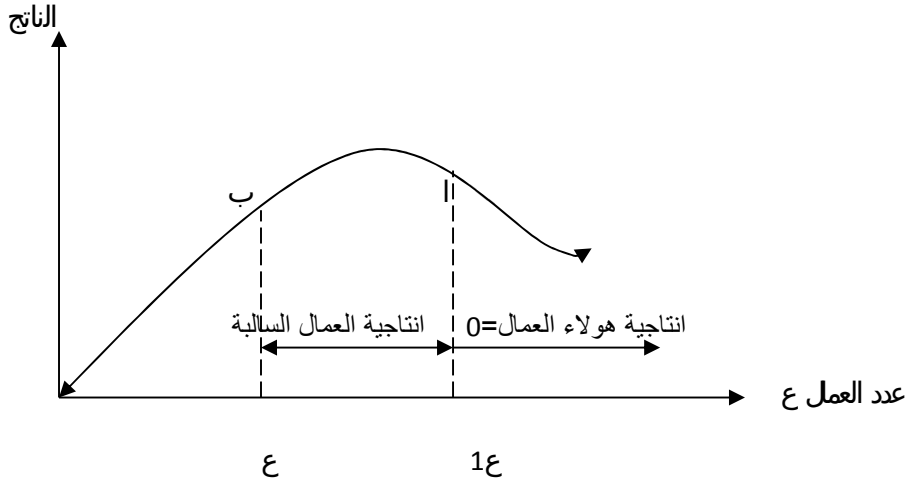

المصدر: محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص191.

يتضح من الشكل، انه مع زيادة وحدات عنصر العمل و في ظل ثبات عوامل النتاج الأخرى أو زيادتها بمعدل اقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد ثم عد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى اقتصاد عند مستوى التوظيف ع 1، وبعد هذا المستوى فان أي زيادة في عدد العمال لا تضيف إلى الناتج الكلي شيء و بالتالي تكون إنتاجية العمال الإضافيين مساوية للصفر وذلك خلال المسافة (ا ب) على دالة الإنتاج إي فيما بين عدد العمال ع1،ع2 وآي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، و لذا تكون الإنتاجية الحدية للعمال الإضافيين يعد ع 2 السالبة و سحب هؤلاء العمال يترتب عليه زيادة الناتج الكلي، و لذا تتمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون و لكن إنتاجيتهم تساوي الصفر خلال المسافة (أ ب) أو سالبة فيما بعد النقطة (ب) على دالة الناتج الكلي.[33]

وتزداد البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف و نظام العائلة الممتدة فيه، و كذلك في القطاعات الحكومية لأسباب اجتماعية و سياسية مثل سياسة تعيين الخريجين و تعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من

[33] رمزي زكي:مرجع سبق ذكره، ص212.

حيث التعامل معها أو علاجها و ذلك انه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة أو ذلك من خلال إجراء تغيير في بنيان الاقتصاد القومي و التنويع في هيكله الإنتاجي.

أولا: أسباب البطالة:

إن النمو المتزايد والسريع للسكان يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى أسباب أخرى.

الأسباب الاقتصادية و السياسية:

- اختلال التوازن بين حجم عروض العمل من الوافدين إلى سوق العمل.
- عدم فرض ضوابط على العمالة الأجنبية الوافدة.
- الاعتماد المتزايد على الآلة يؤدي إلى الاستغناء عن اليد العاملة و الحد من فرص عمل إضافية.
- الأزمات السياسية و الاقتصادية تؤدي إلى الركود نتيجة ارتفاع في معدل البطالة.
- ضغط النقابات على أرباب العمل يضعف قدرة هؤلاء على التوسع في أعمالهم و أيجاد فرص عمل.[34]

2 الأسباب الاجتماعية:

ارتفاع معدلات النمو السكاني: أن ارتفاع معدلات النمو السكاني أو ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة الطالة و بالتالي لدينا مشكلة بسبب تزايد عدد السكان و هناك أيضا مجموعة من الأبعاد ذات التأثير القوي و هي :

أ/ البعد الطبقي: حيث نجد أن هناك شريحة من المجتمع و هم في الغالب من الأثرياء و التي يبحث عن عمل.

ب / التنشئة الاجتماعية: والتي لا تسعى فيها الأسرة في واقع الأمر إلى تعليم الطفل قيمة الاجتهاد و العمل، و التي حينما يفقد الطفل القدرة و المثل الصالح.

[34] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع نفسه، ص،191.

ج / التعليم و مستوياته: حيث يؤثر التعليم و مستوياته في سوق العمل و ذلك عندما لا تناسبه مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل، داخل الدولة أو عندما تكون غير متوازية للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة.[35]

ثانيا: آثار البطـــالة

ا/ الآثار الاقتصادية للبطالة :

- التأثير الواضح على حجم الدخل و على توزيعه و يتمثل التأثير على حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل و ذلك من شانه أن يؤدي إلى تغيير مستوى الأجور في نفس الاتجاه .
- هناك أيضا آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك والصادرات و الواردات.
- ضعف القوة الشرائية تدريجيا بالسوق، الداخلية مما يؤدي إلى تأثير عملية العرض و الطلب بالسوق.

ب / الآثار الاجتماعية للبطالة : هناك عدة آثار اجتماعية للبطالة أهمها:

1/ الجريمة و الانحراف: إن عدم الحصول الشباب على اجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجا إلى الانحراف أو السرقة أو النصب أو الاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريد سواء مال أو لذته.

2/ التطرف و العنف: نجد أن بعض الشباب يلجا ى العنف و التطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا و أيضا كونه ضعف بالنسبة لتك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.

3/ الهجرة: بعض الشباب يجد أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة لبطالة و أن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

---

[35] علي إحسان يونس ناز: البطالة واقعها قياسها و أسبابها في الوطن العربي، البطالة و أسبابها و معالجتها وأثرها على المجتمع، بالتعاون مع اتحاد مجلس البحث العلمي العربي، البليدة ، 26-28 ابريل 2006، جامعة البليدة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص6.

4/ التكفل الأسري: و يكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة العمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة و التي تزيد من المشكلات الأسرية الناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

5/ تعاطي المخدرات: نجد أن منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل و بالتالي توصل الفرد إلى الانحراف.

6/ الشعور بعدم الانتماء: (ضعف الانتماء) هو شعور الشباب بعدم الانتماء إلى البلدان التي يعيشون فيها لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصر العمل و بالتالي يتمنى الشباب الانتماء إلى أي مجتمع آخر يوفر له فرص العمل[36]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

اختلفت المدارس الاقتصادية من مدرسة إلى أخرى في تفسير البطالة.

1_ النظرية الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن دائما عند مستوى التوظيف أو العمالة الكاملة و بالتالي فانه لا مجال لوجود البطالة.

و مع ذلك يرى الكلاسيك انه إذا وجدت البطالة تكون بطالة اختيارية ، بمعنى أن الأفراد هم الذين يصنعون أنفسهم وبكامل إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق.[37]

ويرى الكلاسيك أن السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية بمعنى آخر جمود الأجور في اتجاه نزولي [38]

و يمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

[36] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

[37] محمود فوزي أبو السعود، مرجع نفسه، ص ص 216،217.

[38] شنير اخمين، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة و التشغيل في حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، 2000-2001، ص ص 21،22.

شكل رقم (6): منحنى الطلب والعرض على العمالة عند الكلاسيك[39]

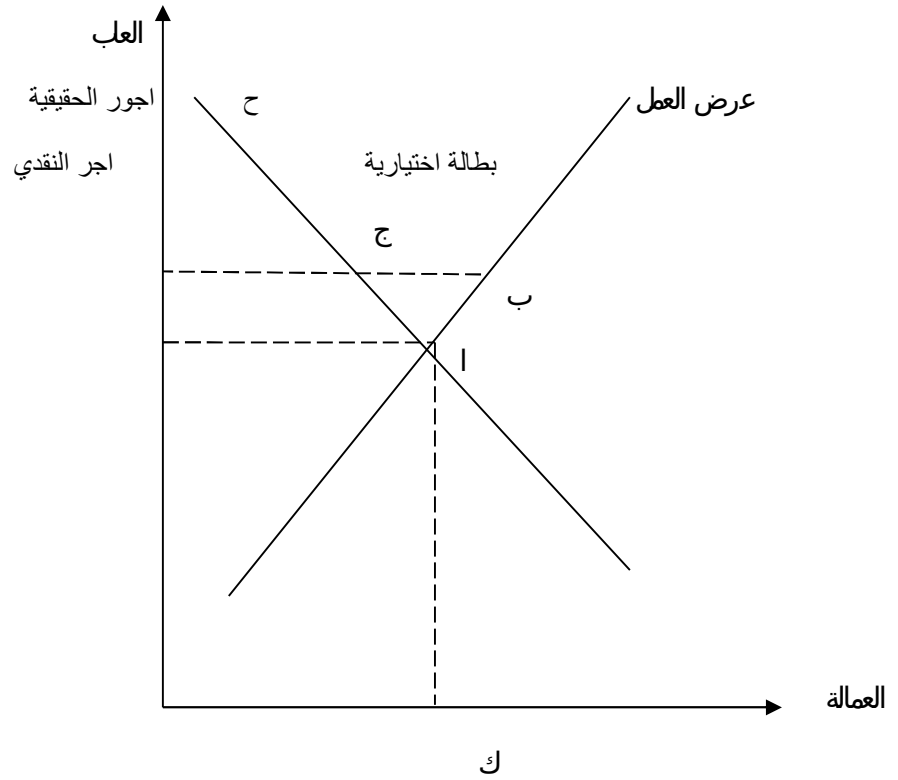

المصدر: محمود فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيق، جامعة الإسكندرية، مصر، ط 2004

في الشكل البياني يتحدد مستوى العمالة التوازني عندما يتقاطع كل من منحنى عرض العمل في النقطة التوازنية ا، كما يتحدد لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني ج ، فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية ، لان هذا الأجر التوازني هو اجر منخفض شيئا، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية مع ثبات مستوى الأسعار، ترتفع الأجور الحقيقية إلى مستوى ج 1 وهو أعلى من الأجر التوازني ج، وهنا تنشا البطالة الاختيارية تقدر بالمسافة ب .ج حيث يكون عرض العمالة اكبر من الطلب عليها. [40]

[39] محمود فوزي أبو الاقتصاد الكلي مع التطبيق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص216-217.

[40] شفير احمين، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل في حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000-2001، ص ص 21-22.

و يرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشاه هذا النوع من البطالة حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فان البطالة الاختيارية سوف تختفي و ستعود مرة أخرى إلى الوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة.

2-النظرية الكنزية:

لقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل، وهو ناتج العمالة.

أما إذا كان الطلب الكلي اقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر هنا فجوة انكماشية و بالتالي بطالة إجبارية، و بذاك فان البطالة الكينزية تتمثل في البطالة الراجعة لقصور الطلب الكلي عن استيعاب الناتج المحتمل و لذا تسمى أحيانا بطالة قصور الطلب لقصور الطلب الكلي.

و يمكن توضيح فكرة الفجوة الانكماشية باستعمال (باستخدام) الشكل التالي رقم (7)[41]:

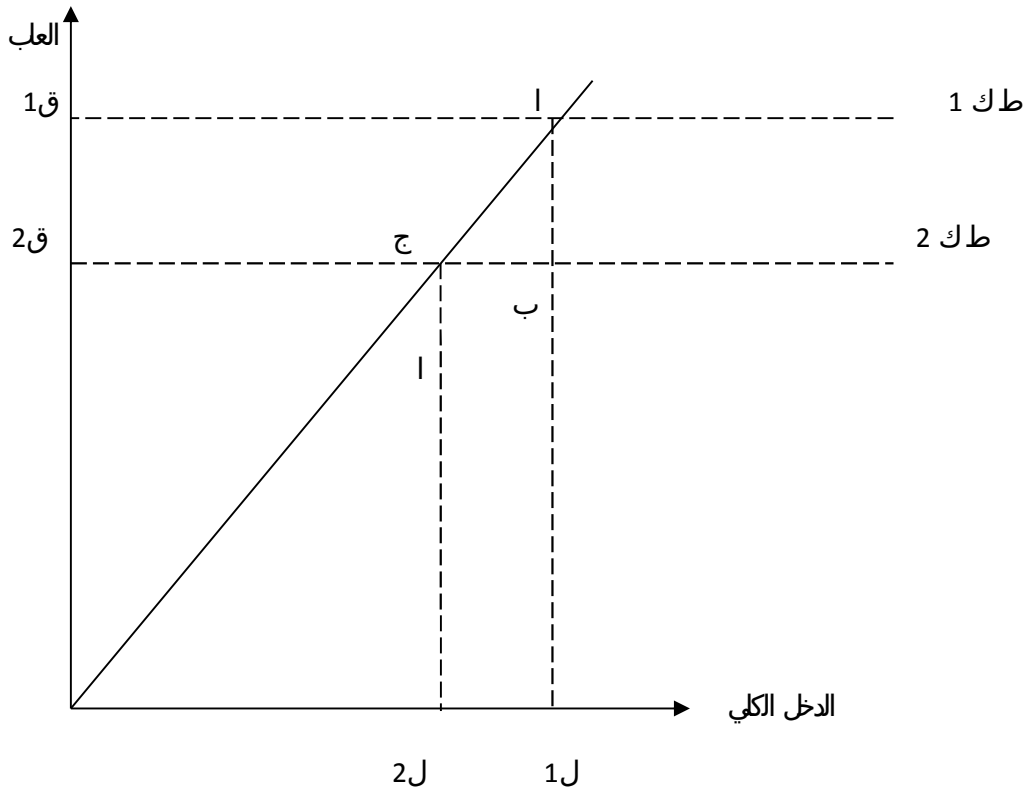

[41] عبد القادر محمد عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة السكندرية، مصر، 1998، ص 303.

المصدر: عبد القادر محمد عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية مصر، ط 1998، ص304

إذا كان ل1 الناتج المحتمل، فان التوازن الذي يمكن المجتمع من تحقيق هذا الناتج يحدث عند النقطة ا حيث العرض الكلي ع ك = الطلب الكلي 1، و من ثم يسمى ط ك1 بطلب العمالة الكاملة كأن يكون (ط ك 2) ، فان التوازن يحدث عند النقطة (ج) و عندئذ يكون التوازن الفعلي (ل 2) اقل من الناتج المحتمل (ل 1)، و يقال عندئذ أن هناك فجوة انكماشية تسبب بطالة في المجتمع، و الفجوة الانكماشية تقاس بالفرق بين طلب العمالة الكاملة (ط ك 1) و الطلب الفعلي للمجتمع (ط ك 2) أي بالمسافة (ا ب)[42].

[42] عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 339.

الخاتمة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار العام لسوق العمل من الأمور الهامة، حيث تطرقنا على مستوى هذا الفصل كمحاولة منا بتعريف ماهية سوق العمل حيث إن اعتماد أسواق العمل العالمية المتزايد على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الاصطناعي، وعدم الثبات والأمان في الوظائف التقليدية والخلل و استحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات ومهارات وكفاءات وخبرات الموارد البشرية التي سيعتمد عليها سوق العمل في تسيير شؤونه الأساسية، جعل الموارد البشرية في المنطقة العربية والتي أنجزت عمل الأمس غير قادرة على إنجاز عمل اليوم كونه يختلف اختلافا جوهرياً عن عمل الأمس، وستكون عاجزة أكثر في الغد إذا لم تجدد نفسها باستمرار وتخضع نفسها طوعاً للتدريب والتأهيل والتكوين المستمر ولإعادة التكوين كلما تطلب تطوّر وتحوّل سوق العمل ذلك.

إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية، فالآلات لا يضرها أن تترك عاطلة والأرض لا يضرها أن تترك دون استغلال و لكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عجلة الإنتاج.

الفصل الثاني

تمهيد:

من الأهداف الأساسية التي تسعى السلطات الجزائرية إلى تحقيقها هو امتصاص البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، وينتظر من القطاع الصناعي القيام بهذا الدور. حيث يجب أن يحتل أهمية كبيرة من حيث استيعابه لحجم القوة العاملة، خاصة القطاع الخاص بعد الأزمة الكبيرة التي مر بها القطاع العام ومحاولة هيكلته وتصفية الكثير من المؤسسات الغير قادرة على الاستمرار وغلقها مما نتج عنه تسريح الكثير العمال وإحالتهم على البطالة، فلهذا ظهرت الوكالات التي تساعد في تخفيف من حدة البطالة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نلقي الضوء في المبحث الأول على طبيعة الإصلاحات وأثرها على سوق العمل، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه سياسات التشغيل في الجزائر، وأخيرا وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مفاهيم حول البطالة ونظرياتها والانتقادات الموجهة إليها.

المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات وأثرها على سوق العمل

لقد عانت الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الإختلالات الداخلية كالعجز في الموازنات العامة، عجز الموازين التجارية، ارتفاع حجم الديون الخارجية، وإختلالات خارجية كتدهور شروط التبادل التجاري، تدهور أسعار المواد الأولية... الخ، والتي أصبحت السمة الرئيسية للكثير من الدول وفي هذا الإطار، وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج سياسات تصحيحية، حيث بدأت الجزائر كغيرها من الدول في انتهاج سياسات إصلاحية بداية من سنة1988 وذلك بلجوئها إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل الاقتراض مقابل تبني سياساتها الإصلاحية وقبول شروطهما لحل الإختلالات التوازنية.

المطلب الأول: ماهية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تبنت الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوماً ببرنامج التصحيح الهيكلي، وذلك بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 ، وبعد أزمة المديونية الخارجية إذ تجاوزت خدمة الدين آنذاك 82 %، وإذا كان برنامج الأول يعالج إختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، فإن البرنامج الثاني يهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات اقتصادية معينة أو كلاهما.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1998/09/31الى 1990/05/30

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي علي تقديم 155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق STAND BY وقد استخدم المبلغ كليًا في 30 ماي 1990، وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر ب 351 مليون وحدة، حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية[1].

برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من03/06/ 1991 إلى 1992/03/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري

[1] مدني بن شهرة، مرجع نفسه، ص130

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط[2]
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 6 مليار دولار لسنتي1990 – 1992، ورغم ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى26,7 مليار دولار سنة 1992 ، إلا أنه ابتدءاً من سنة 1992 بدأت تظهر إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة % 2 من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2%كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% إذ عاشت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعيا صعباً جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي أخر.

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:[3]

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

---

2 مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر2006، دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص366.

3 الهادي خالدي،"المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار الهومة، الجزائر،1996، ص ص202–203.

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731,5مليون حقوق سحب الخاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994والأخيرة كانت مع ايطاليا في فيفري1995[4].

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل ؛ % 40.17 بهدف دعم إدماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛ تخفيض عجز الميزانية إلى % 3.3 من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من % 10 إلى % 14 وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى23.5 %

المطلب الثاني: اتفاق التصحيح الهيكلي مارس 1995 إلى 01 أفريل1998

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى(1994-1995) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995إلى 01 أفريل 1998، تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 %من حصة الجزائر في الصندوق، وتلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي:[5]

السياسة النقدية:

[4]كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998، ص 123

[5] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص145

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معادلات التضخم حتى تصل إلى 6 %مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معنية.

تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب ب 200 % تماشياً مع الأسعار العالمية بين سنتي1994 -1996

تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

قطاع الفلاحة وقطاع السكن:

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي. نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي
- شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة إجراءات، لأهميته الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصاً في مجال التعمير والعقار والتمويل.

تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى:

تنمية القطاع الخاص:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات، بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردودياتها. بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في24 /1995/12.

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى المتعلق بكيفية – إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال مرسوم95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995،المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال ل التجارية التابعة للدولة، الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة.

وبموجب المادة 17 من القانون95- 55تم إنشاء المجلس الوطني للمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهها. إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية مثلا قطاع الصناعة به ستة شركات قابضة، قطاع البناء والأشغال العمومية به شركتين قابضتين، وكان رقم أعمال مبلغ 590% مليار دينار سنة 1998ومستوى الديون انخفض بنسبة 4% ونسبة نمو كان ما بين 9.3 %و 10.5%، ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل والمكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد[6].

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما أستحدثه قانون95 – 22الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع ومنشآت.

وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء الإلكترونيك الخشب ومشتقاته، الورق الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة.

[6] كريم النشاشيبي وآخرون،الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها:

-التدرج والانتقائية في عملية الخوصصة، وكذا الشفافية.

-مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة.

-الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية عمال وإعطاء حق المشاركة في رأس المال المؤسسة المحولة بنسبة[7]20%.

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام وفي إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي وكذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر وأصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية وإنشاء مجلس الخوصصة ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

المطلب الثالث: اثر برامج التعديل الهيكلي على مستوى سوق العمل

أثر برامج التعديل الهيكلي على على مستوى سوق العمل

لقد كان لبرنامج التعديل الهيكلي أثرًا كبيرًا على مستوى سوق العمل من خلال عدة إجراءات وسنحاول من خلال هذه العناصر تبيان أثر أهم الإجراءات على سوق العمل باختصار

1-أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على مستوى سوق العمل

وجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع وخاصة قضية نقص التمويل لهذه المؤسسات العمومية والاقتصادية مما أدى بها إلى التصفية الكاملة أو

[7] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص368.

الخوصصة وإعادة الهيكلة، وتبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عملية التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية 1996 ونهاية 1998 تسريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده[8].

إن هذه الإجراءات تؤثر إيجابا على مستوى التشغيل والبطالة، ونتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة وتباطؤ تطبيق الخوصصة، ما أثر سلباً على مجموع الاستثمار، وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، بحيث ارتفعت النسبة من % 24 سنة 1994 إلى أكثر من 29 %سنة 1997، في هذه الفترة قدر عدد البطلين ب 2.3 مليون بطال منها 80 %من البطالين هم شباب أقل من 30 سنة وثلثين منهم عديمي الخبرة وحوالي 80000 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي360000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب عمل سنوي تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998 ، إن إجراءات حل المؤسسات شملت815 مؤسسة منها 679 أي83% عبارة عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16%منذ 1994 انجر عن ذلك تسريح 212960 عام لا أي بنسبة 99.56 %من عمليات التقليص، المنفذة وقد بلغت حصة القطاع العمومي الوطني ما يقارب ، أما نسبة القطاع الخاص فبلغت 0.46 % بمجموع 970 عاملاً، أما حسب قطاع النشاط فقطاع السكن والأشغال العمومية والري بلغت النسبة 60.2 %والخدمات بنسبة 20.7 %أما القطاع الصناعي

[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي" ، الداورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر1998، ص65.

فكان بنسبة 17.3 %والقطاع الزراعي فبلغت النسبة % 1.8 والجدول التالي يبين حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط[9].

جدول رقم :(2) حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط السداسي الأول1998

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية العمومية	%	مؤسسة اقتصادية المحلية	%	مؤسسة خاصة	%	المجموع	%
الفلاحية	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء و الأشغال العمومية والري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	30235	15.1	15.1	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	23.6	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	836323	100	1038	100	212970	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع نفسه، ص 92.

يضاف إلى العدد الأول عدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم بطريقة إرادية حيث كان عددهم 50700 عامل، وتم إلغاء ما يقارب 213300 مناصب عمل شاغرة، أي إلغاء ما يقارب 264000 منصب عمل بما في ذلك المناصب الشاغرة بالذهاب الإرادي وقد تسارعت وتيرة تقليص العمال بطريقة كبيرة حيث زادت في سنة واحدة 1997 –1998بـــ 43 %أما العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية فكان عددهم حوالي 100840 عامل.

[9] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشر، نوفمبر، ص 96

إن مرحلة التعديل الهيكلي قد أثرت على الشغل بما يعادل 6 %من مجمل السكان المشتغلين في القطاع الهيكلي المنظم عام1997[10]

2- آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات . وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضاً على بعض السلع فضلاً على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل. إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، ويبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث ومنه الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الإنتاجية وزيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل وزيادة معدلات البطالة.إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الإختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد على إثر تلك الإصلاحات أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة وازدادت حدة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.[11]

[10] الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص200.

[11] الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص117.

المبحث الثاني: برنامج سياسات التشغيل لحكومي

تمهيد: في العقود الأخيرة وتماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني والعالمي، سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لإدماج بعض فئات البطالين التي لها وزن وتأثير في سوق العمل خاصة فئة البطالين الشباب وخريجي الجامعات.

المطلب الأول: برنامج عقود ما قبل التشغيل والعقود العمل في المنزل

I. برنامج عقود ما قبل التشغيل

انطلق البرنامج سنة 1998 ويقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل .سجلت الوكالة منذ انطلاقها غاية2001 : 142695طلباً، فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دح لكل مستفيد.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل: برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة .التي كانت نتائجها لا ترقى إلى المستوى المطلوب[12].

نتيجة تزايد عدد خرجي الجامعات المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية التدرج أو التقنيين الساميين الدين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة وعلى هدا الأساس تم العمل على توسيع برنامج ترقية الشغل من خلال تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات العمومية والخاصة وتأكد هدا التوجه من خلال المرسوم الرئاسي 96 – 234

[12] –عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية–حالة الجزائر–، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ص ص 9–10.

المؤرخ في 1996/07/02 والمتضمن دعم تشغيل الشباب من خلال برنامج التكوين والتشغيل و التوظيف. إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 الذي يحدد وظيفة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNS) من خلال تقديمه للتسهيلات الضرورية لتمويل مشاريع الشباب العاطل أما بالنسبة للأهداف المنتظرة من البرنامج فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

بالنسبة للشباب البطال :

- ✓ محاولة إدماج خرجي الجامعات للتكوين قصير) ثلاث سنوات للتقني سامي (أو طويل المدى (أربعة أو خمسة سنوات لليسانس أو المهندس) في سوق العمل بشكل يتلائم مع مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية
- ✓ تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم.
- ✓ زيادة إمكانية توفير فرص العمل الدائمة بعد انقضاء المدة القانونية لبرنامج (CPO)

بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- ✓ تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.
- ✓ خفض حجم التكاليف من خلال مجموعة امتيازات مثل تخفيض قيمة الضرائب والأعباء الاجتماعية[13].

II. العقود العمل في المنزل

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم97 / 474 المؤرخ

في 08 ديسمبر 1997، إذ يعتبر العمل في المنزل وفقا للمادة الثانية من هذا المرسوم كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع و خدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر

[13] ناصر دادي عدوان،وعبد الرحمان العيب .البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد من خلال حالة الجزائر . الجزائر: ديوان المطوعات الجامعية 2010 ص ص 288،289

مقابل أجر، و يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة و يتحصل بنفسه على أدوات العمل و المواد الأولية دون وساطة، أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول و يقاس على أجر المهن المماثلة.

كما يستفيد العامل في المنزل من خدمات الضمان الاجتماعي و يستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتفادي متابعته قضائيا، و يمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا[14].

المطلب الثاني: جهاز المساعدة على الإدماج المهني

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، ومنذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة كذلك يهدف هذا البرنامج إلى، الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وتكوين مستثمري التعاونيات لمدة 16 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية.

إن حصيلة جهاز الإدماج المهني بالشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى % 4 من عدد الشباب المستفيدين وقد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري.

[14] عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 16، جويلية 2010، ص 10.

كذلك خلال الفترة1990 –1994 نجد أن عدد الشباب الذين استفادوا من منصب دائم لم يتجاوز 11000أي33. % من إجمالي الإدماجات المنجزة، وفي سنة 1997 بلغ عدد الشباب المستفيدين 185.160 %.منهم 8300 استفادوا من منصب دائم أي بنسبة 4.5% .

بالنسبة إلى القروض التي خصصتها الدولة لتمويل هذا البرنامج، فقد بلغت 2,6 مليار دج استهلك منها % 80 في نهاية سنة 1997 و 2,3 مليار سنة 1998، إلا أن هذه النتائج تظل دون تحقيق تكافؤ حسب إحصائيات1998. إن الجهاز الإدماج المهني لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لاعتبارات التالية:

- ✓ اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص
- ✓ ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد ب 2500 دينار كل شهر وبالتالي يعتبر إعانة وليس أجراً.
- ✓ غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.
- ✓ الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل.
- ✓ إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظراً لضعف تأهيل المرشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.[15]

المطلب الثالث:برامج الشغل المأجورة بمبادرة محلية

كان سنة 1997 وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب، و المساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة. كما يهدف إلى أنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم

[15] رشيد بلخريصات وعبد الجليل جميل،" سياسات التشغيل في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع"، الجزء الثاني، جامعة البليدة، 25–27 افريل، 2006، ص 379.

ورشات عمل وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، الأولى خلال1997 – 2001 في هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم.

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.[16]

المطلب الرابع: عقود محددة المدة

كما جاء في القانون 11/90 و في مادته 12: عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي و الذي اتضح أكثر مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97/ 473 [i] و الذي تم فيه تحديد مدة العقد، و كما جاء في مادته 2 من الأمر 97/ 03 حيث قدرت ساعات العمل بـــ 40 ساعة أسبوعيا توزع على 5 أيام عمل على الأقل في حين جاء في المادة 4 من الأمر 97/ 03 مفاده أنه يمكن تخفيض المدة القانونية الأسبوعية للعمل بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أشغال شاقة و خطرة، كما يمكن أن ترفع بالنسبة لبعض المناصب المتميزة حسب فترات التوقف من النشاط.

عموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

أ- عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبط بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

[16] غالم عبد الله، حمزة فيشوش: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (– المساهمات وأوجه القصور –)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011،ص 6.

ب- عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.

ج- عندما يتطلب الأمر من الهيأة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.

د- عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالات الموسمية.

و عموما فإن هذه الصيغ كانت محددة بدقة، و حسب ما جاء في المادة 3 من الأمر 96/ 21 و التي تضمنت مادته 12 مكرر:

- لمفتش العمل المختص إقليميا التأكد من أن عقد العمل لمدة محددة أبرم حسب إحدى الحالات المنصوص عليها في العقد و موافقة للنشاط الذي وظف من أجله العامل
- كما يمكن الإشارة في جانب الحقوق بأن العامل المشغل بالتوقيت الجزئي له نفس حقوق العامل المشتغل بالتوقيت الكامل من حيث الأجر و التعويضات و مدة التربص.[17]

[17] الأمر رقم 97/ 03 المؤرخ في 11 جانفي 1997، يحدد المادة القانونية للعمل، الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخة في 12 جانفي 1997.

المبحث الثالث: الهيئات المكلفة بتسير سوق العمل في الجزائر

تمهيد: إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لزيادة عدد مناصب العمل استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

المطلب الأول: الوكالـــة الوطنيـــة للتشغيـل و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

I. الوكالـــة الوطنيـــة للتشغيـل

الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يعود تسييرها الشخصي وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشئت الوكالة الوطنية للتشغيل بموجب المرسوم التنفيذي90/ 259المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 71/ 42 المؤرخ في 17 : جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملةONAMO" المنشأ بالمرسوم رقم62/ 99المؤرخ في 29 نوفمبر[18] 1962

أنشئت الوكالة الوطنية للتشغيل بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29نوفمبر 1962.

وبذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض و الطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين:

- طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات و أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص.

[18] رابح بلعباس: إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966- 2010) ، أطروحة الدكتوراه،2011-2012، ص 105.

بالإضافة إلى ذلك فقد أوكلت للوكالة المهام التالية:

- مهمة إعداد نظام روق العمل و أدوات التدخل في عرض العمل و طلبه، و تضبط مقاييسها.
- تشارك في تنظيم برامج التشغيل التي تقوم بإعدادها الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات الأخرى المعنية بتطبيقها.

وقد جاء القانون رقم 19/04 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل ليعزز مكانة و دور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم

وحتى تـواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، استفادت الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي:

-تدعيمها بالإمكانيات المالية و البشرية حتى تسهل عليها عملية تسيير سوق الشغل.

- عصرنة طرق تسييرها ماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة.

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل.

أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلـــها من:

- ✓ المديريــة العامة
- ✓ 11 وكـالة جهوية.
- ✓ 48 وكالة ولائية.
- ✓ 164 وكالة محلية.[19]

[19] زايد مراد، بن سالم محمد عبدالرؤوف: المداخلة دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، عنوان الملتقى وأيامه مجهولة، ص 7.

و تعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

– استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.

– تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.

– استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.

– تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

ومن خلال المهام المذكورة أعلاه تقوم الوكالة بدورها في التوجيه وتسعى باستمرار إلى تحسينه خاصة ضمن مخطط إصلاح الوكالة في جانبه المتعلق بعلاقتها مع المتعاملين.

وفي هذا الإطار فإن استقبال طالب العمل في كل وكالة محلية يكون عن طريق مستشار للتشغيل يقدم للبطال كل المعلومات التي يطلبها ثم فرص الشغل المتوفرة ابتداء من كيفية ملئ بطاقة السيرة الذاتية وصولا إلى توجيهه إما لمنصب متوفر وملائم لقدراته وإما لأحد أجهزة التشغيل الأخرى إن أبدى استعدادا لذلك وحتى إلى التكوين المهني إن كان بدون مؤهلات. زيادة على التوجيه فإن مستشار التشغيل بالوكالة يمكن أن يقترح على طالب العمل مرافقته لدى أصحاب العمل إلى غاية تحقيق رغبته.[20]

[20] زيات عادل:واقع التشغيل في الجزائر واهم الهيآت المسير له، مداخلة جامعة فرحات عباس– سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير سنة2011، ص ص 7–9.

مهام الوكالة الوطنية للتشغيل: تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بالمهام التالية:

أ- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يلي :

- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية على تقلبات سوق الشغل واليد العاملة.
- القيام بكل دراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.
- تطوير أدوات آليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييمها.

ب- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

- ضمان استقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن طلبات العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.
- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لعارضي العمل بتنظيم وتسيير المساعدات الخاصة الموجهة لتنظيم حركات اليد العاملة.
- تنفيذ برامج التشغيل التي تقررها الدولة.
- تطوير مناهج تسيير سوق العمل وأدوات التدخل في عرض وطلب الشغل وتقييمها.

ج- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية في البلاد في إطار التشريع المتعلق بتشغيل الأجانب، وتنظيم الطاقية الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

د- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الداخلية والدولية في مجال التشغيل[21]

[21] زايد مراد: دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر– حالة الوكالة الوطنية للتشغيل – المداخلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3 ،ص 10

II. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والضمان الاجتماعي أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري.

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الإشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.

- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة 1997، ويغطي نوعين من النشاطات:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة .
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة على ثلاث نقاط أساسية:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.

- تدخل البنوك حسب المناطق الاقتصادية والمالية فيما يخص تقييم الإخطار واتخاذ الإجراءات لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمهام محددة، وهي:

- دعم ومرافقة المقاولين الجدد طيلة مده تطبيق مشاريعهم.
- متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجديد مع البنك الممول.

شروط الحصول على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح عمره بين 35.19 سنة، ويمكن أن يصل السن الى40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).
- أن يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.[22]

خصائص أجهزة الشغل: الجدول الموالي يلخص لنا خصائص مختلف هذه الأجهزة:

جدول رقم03: خصائص أجهزة الشغل

الهيئات	الجهة الوصية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة	وزارة العمل	_ ضبط سوق	كل طالبي	

[22] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 12.

الوطنية للتشغيل، أنشأت عام1990	والتشغيل والضمان الاجتماعي	العمل _ تنفيذ برامج التشغيل	مناصب الشغل	
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أنشأ عام 1994	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	_العاطلين من 35_50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل _المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	_مركز البحوث حول التشغيل _مركز إعادة العمل المستقل _مركز التكوين لتغيير النشاط _تمويل إنشاء النشاطات بـ5 مليون دح كحد أقصى
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أنشأت عام1996	مصالح رئاسة الحكومة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	إعانة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء الأنشطة	طالبي مناصب شغل سنهم يتراوح بين 35.19 سنة، مع إمكانية التوسع إلى 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تكلفتها عن 10000000دج
الوكالة الوطنية	مصالح رئاسة الحكومة	_إعانة السكان المحرومين	_الأشخاص بسن 60 سنة فما فوق	_ المنحة الجزافية للتضامن

للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام1996	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	_تطوير و ترقية التشغيل	بدون دخل –الأشخاص غير القادرين على العمل بدون دخل والجامعيين والباحثين لأول مرة عن مناصب عمل	1000دج _منحة تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج _قروض ما قبل التشغيل 4500دج _أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة _برامج التنمية الجمعوية –الخلايا الاجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل، أنشأت عام	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	_ تسيير القروض المصغرة	_ النساء بالمنازل _ الحرفيين الصغار _المستفيدين من الشبكة	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000– 400000 دج

2004			الاجتماعية _الشباب العاطلين عن العمل	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

لقد استطاعت أجهزة الشغل أن تنشأ حوالي 1641216 منصب شغل خلال الفترة 1999-2004 بنسبة 54,7% من مناصب الشغل المحققة في تلك الفترة، وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام واعتماد الدولة على هذه الأجهزة

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة

القرض المصغرة : أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري و ذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، و الذي احتوى على الكثير من المبادئ و الإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات و تطوير الاستثمار على العموم.

لكن في الواقع المجهودات المبذولة لدفع عملية إنشاء المؤسسات لم تحقق إلا نتائج ضعيفة، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 107 من أصل 155 دولة حسب لجنة تقييم عالمية لإنشاء مؤسسة خاصة.

حيث نجد في الجزائر عدد المؤسسات المصغرة ضئيل أي بنسبة 10 % لكل ألف ساكن، و هذا بعيد عن المقاييس العالمية التي فيها أقل نسبة تعادل 45% لكل ألف ساكن.[23]

ولتوضيح القروض المصغرة و تأثيراتها المختلفة نقدم الشكل التالي:

[23] أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر– دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

الشكل رقم 8: القروض المصغرة وتاثيراتها

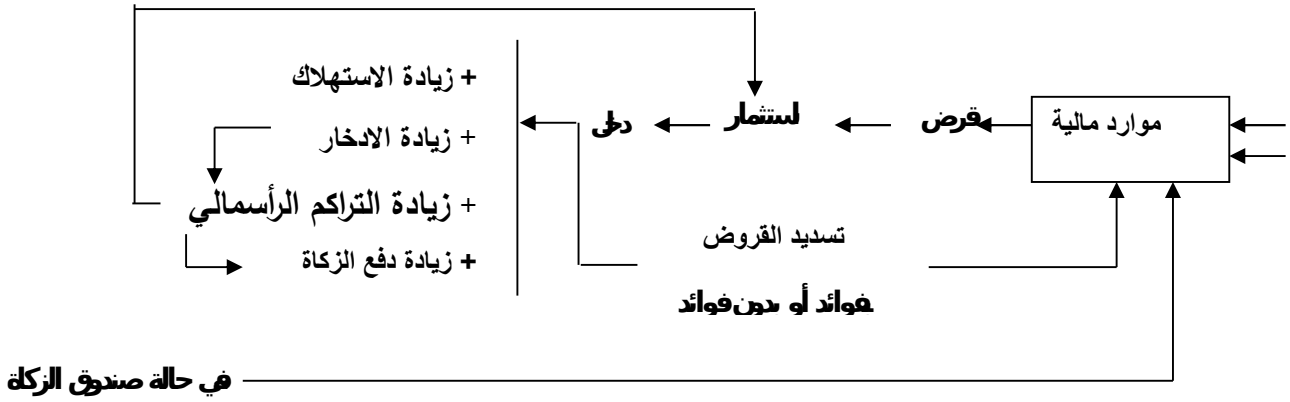

المصدر: أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر– دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010، ص 30.

ومهمة تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابـهم الخاص ويتضمن دور الوكالة:

- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجـه :

– لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.[24]

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

[24] أحمد طوايبية، مرجع سبق مذكره، ص30.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

تنظيم الوكالة يرتكز على مديرية عامة وفروع جهوي تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق، والوكالـة الآن بصدد استكمال تنصيب كل هذه الهياكل عبر الولايات والدوائر.

وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيأت ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات وذلك بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية وبالاحتكاك المباشر، بالفئات التي يقصدها الجهاز.

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر قد بدأت عام 1999 إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، و ما يميز الصيغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة بتسيير البرنامج وهذا ما يسمح لا محالة من بلوغ أهداف وتحقيق نتائج أحسن في المستقبل، لأنه كما ذكرنا فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة[25].

وما يجب أن نشير إليه في الخير هو دور الشركاء الاجتماعيين من نقابة العمالية منظمات أصحاب العمال في النتائج التي تحققت في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة حيث أن جهود الجميع كانت متكاملة من اجل تحقيق نفس الأهداف سواء في ترقية الشغل وخلق مناصب جديدة أو فيما يتعلق بالمحافظة على مناصب الشغل الموجودة، وقد كانت كل إجراءات التي اتخذت في هذا المجال قد تمت بالتشاور كما أشار إلى ذلك رئيس الجمهورية في خطابه أمام الدورة 93 لمنظمة العمل الدولية بما يلي :

[25] بن الطجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، جامعة ورقلة، ص74.

" إن مجهودات التي نبذلها في الجزائر لمواجهة البطالة وضمان لحقوق العمال وتحقيق الرقي الاجتماعي تتم بالتشاور داخل الثلاثية التي تضم الحكومة ونقابة العمال ومنظمات أصحاب الأعمال"

ويمكننا فيما يلي أن نذكر ببعض الإجراءات التي أتخذت في مجال التشغيل باتفاق أطراف الثلاثية:

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لتحمل تبعات تطبيق مخطط إعادة الهيكلة وذلك بالتكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، في انتظار إعادة إدماجهم.
- المصادقة على مخطط إعادة تأهيل وإصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل.
- الاتفاق على إبرام عقد اقتصادي واجتماعي يرمي إلى تجنيد جهود كل الأطراف.
- إعادة تأهيل التشريع الجزائري للعمل بوضع قانون للعمل مستمد من اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل.
- إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر

يعتبر القرض المصغر جزءا لا ينجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، من خلال تشجيع النشاطات الاقتصادية الصغيرة (تشغيل ذاتي،عمل بالمنزل، نشاطات حرفية و خدماتية...الخ.)

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادرتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة[26].

[26] محمد قرقب، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس،11 -13،جويلية 2005 ص 12.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية
- استقبال إعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزية
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء[27]

من أهم الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يلي:

- ✓ بلغ عدد المشاريع حسب ما توضحه الإحصائيات 2002 بـ 3109 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، كما تم استحداث 96545 منصب شغل جديد وهو ما يوضح مصداقية نظام *ANDI*.
- ✓ بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم التصريح بها على مستوى الوكالة 3484 مشروع سنة 2004

[27] عمورة جمال، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول " البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع"، الجزء الثاني، جامعة البليدة،25 – 27أفريل2006، ص 472

ومنذ إنشاء الوكالة أي منذ سنة 2001 بلغ عدد المشاريع التي دخلت فعلا في النشاط الإنتاجي 6616مشروع بمبلغ 743,97 مليار دج، مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل أي 27منصب لكل مشروع وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.[28]

المطلب الرابع: الصندوق الوطني لتامين على البطالة

تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. وقد تم تسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة1996 –1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحنى الانتساب في التقلص.

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830 عاملا مسرحا بنسبة استيفاء 94 بالمئة .كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم و تكوينهم خصيصا لهذا الشأن، وبهذا تم تسجيل النتائج الآتية:

- ✓ 11.583 بطالا تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل
- ✓ 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة
- ✓ 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية[29].

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد

[28] سليم عقون: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية ––حالة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–، ص 66.

[29] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، مجلة الباحث، عدد 2012/10 ص 181.

للعاملين مضافاً إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى3 % أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 سبتمبر1994 مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرقى حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حده البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعة بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية 35 – 50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار[30] لتكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة، تضاعفت مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية 2003 ، وهذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين وإن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو

[30]محمد قرقب، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس،11 –13،جويلية 2005 ص 12.

الذي انطلق فيها منذ الفترة2000 – 2003مع تمديد هدف أولى بمعدل % 7 إلى % 8 بين 2004–2007 وهذا ما يسمح بخلق المزيد من المناصب العمل لحساب غالبية السكان الذين يشكل عنصر الشباب الجانب الأكبر منه[31].

[31]الداوي الشيخ، تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر" ، الملتقى الوطني الثاني حول "واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه"، جامعة الجزائر، 25–26 جوان2008، ص ص 90–91

خلاصة الفصل:

لقد كانت لكل هذه المجهودان نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث كانت أنها كانت في سنة 1999 في حدود 30% و تراجعت إلى حدود 17.7 % في سنة 2004 حسب معايير المكتب الدولي للعمل، أي من دون الأخذ بعين الاعتبار معطيات الشغل في القطاع الموازي أو الغير رسمي.

أما الأهداف المسطرة بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة، فإن برنامج الحكومة يسعى إلى خلق مليوني منصب شغل و لبلوغ ذلك يجب:

- تجنيد أكبر لكل الطاقات لتفادي النقائص المسجلة تماشيا مع متغيرات سوق الشغل والتطورات الجديدة.
- ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل من خلال توصيتها " التحرر من الفقر عن طريق العمل" وهو أسلوب انتهجته اليوم كل الدول.
- تدعيم استمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها لبلوغ نتائج أحسن وتوفير العمل لأكبر عدد من المواطنين وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها.

الفصل الثالث

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع علم الاقتصاد، إذ يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر و المتغيرات الاقتصادية .كما يعتبر الأداة التوفيقية بين النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية و الإحصائية. حيث يعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمغيرات النماذج، متخذاً في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات.

وقبل أن يبدأ أي باحث في البحث عن العلاقة بين المتغيرات أو غير ذلك، يجب عليه الإلمام بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة أولا، بالإضافة إلى الإلمام بمعطيات الواقع الاقتصادي وهو ما تطرقنا إليه في الفصلين الأولين.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها (محددات البطالة)، وذلك بالاستعانة بتقنية الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات في المبحث الأول. أما في المبحث الثاني محاولة الاستعانة بتقنية أشعة الانحدار الذاتي.

المبحث الأول: نظرة عامة على الاقتصاد القياسي

تمهيد:

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية، وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، وسنحاول في هذا المبحث أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي ومدى اختلافه عن بقية علوم المعرفة مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي

المطلب الأول: النشأة الاقتصاد القياسي

قبل التطرق إلى تعريف الاقتصاد القياسي ارتأينا إعطاء ولو بصورة مختصرة نبذة تاريخية حول الاقتصاد القياسي.

نبذة تاريخية

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي Econometric Society سنة[1] 1930. ومن ثم إصدار المجلة الدورية *Econometrica* سنة 1933، حيث نشر محرر، هذه المجلة رانكر فريش*Ranger Frisch* مقالاً حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي[2].

لقد جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية أهمها محولات الاقتصادي باريتو V. Pareto 1848-1923 في توزيع الدخول في ضوء

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،(1999)، ص2

[2] وليد اسماعيل السنفور واخرون: اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية لنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص21

البيانات الدولية كذلك آرنست أنجل*Ernest Engel* في إيجاد العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل بيانات ميزانية الأسرة1821، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك محاولة للاقتصادي هنري مورا *H. L. Moora* في تحديده لقيم عددية لبعض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، و قد طور كل من *Cobb Douglas* كوب دوكلاس معادلتهما المشهورة عام 1928 والتي عرفت باسم دالة الإنتاج لكوب دوكلاس، وبعد الثلاثينيات بدأ الاقتصاديون في تقدير العلاقات الاقتصادية التي تتكون من مجموعة، من المتغيرات بدلا من متغيرين مثل أعمال آيرفنج فيشر*Irving Firsher* (1947-1967) في تحديده لأثر المتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.

و بدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبروفيسور ج. جونستن *J. Johinston* وبعده الكتاب النظرية القياسية للبروفيسور كوستيانس، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه

1-تعريف الاقتصاد القياسي

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين، أي *Economic* اقتصادي *Metrics* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، و في حين يرى البروفسور أوسكار لانكه*Osker Lang* بأن أصل

هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio Matrics* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علماً مستقلا بحد ذاته[3].

كذلك ترى كوتسييانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده آوتس وكيلنجين *Oates et H. Kelejian* بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي[4].

أما جونستن *J. Johinston* فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلمات *a,b* وغيرها للنموذج الاقتصادي، ويحدده ساموبلسون *Samulelson* بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي، للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعيناً بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويجده ثايل H. Thiel بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية، أما البروفيسور لانج *Lange* عرفه بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية. كما عرفه الباحث *A. S. Gldberge* أن القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادي[5] نلاحظ ما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

2-أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

---

[3] وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص22

[4]وليد إسماعيل السيفو وآخرون مرجع، سبق ذكره، 2006، ص23

[5]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل،مرجع سبق ذكره، 2003، ص23

1.2الاختبار للنظرية الاقتصادية

و هو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع[6]

2.2اتخاذ القرارات ورسم السياسات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[7]

3.2التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً.[8] هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

---

[6]وليد إسماعيل السيفو وآخرون: نفس مرجع ، 2006، ص25

[7]وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، نفس مرجع ، 2003، ص28

[8]– حسين علي بخيت وسحر فتح الله،" الاقتصاد القياسي"، دار الايزوري، عمان، الأردن، الطبعة الاولى،2007، ص 20

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرًا في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

1-مرحلة تعيين النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها(المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل، علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y=f(x1x2 \dots xn)$ بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير. من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيراً دقيقًا (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالي:

1-إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرةy ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها، (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى.

2-التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

3-جمع المعومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.

4- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها[9]

5-اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

6-بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي ui لتقدير الأخطاء، المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.[10]

2-مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضياً وإحصائياً لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقياً مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج.

و تتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

[9] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع نفسه، (2007)، ص28.

[10] علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص ص12-13.

2-1تجميع البيانات :

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات، فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة، أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء[11]

2-2اختيار طريقة القياس المناسبة:

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية، ومن بين تلك الطرق نجد:

- ✓ طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالاً.
- ✓ طريقة الأكثر احتمالا.
- ✓ طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين
- ✓ طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل

[11]–نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص23.

3- مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم.[12]

- ✓ معايير اقتصادية
- ✓ معايير إحصائية
- ✓ معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي .

معايير اقتصادية :تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

معايير إحصائية: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.

معايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير

[12] حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص217

نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها.

4-مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل أدناه:

شكل رقم (9): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

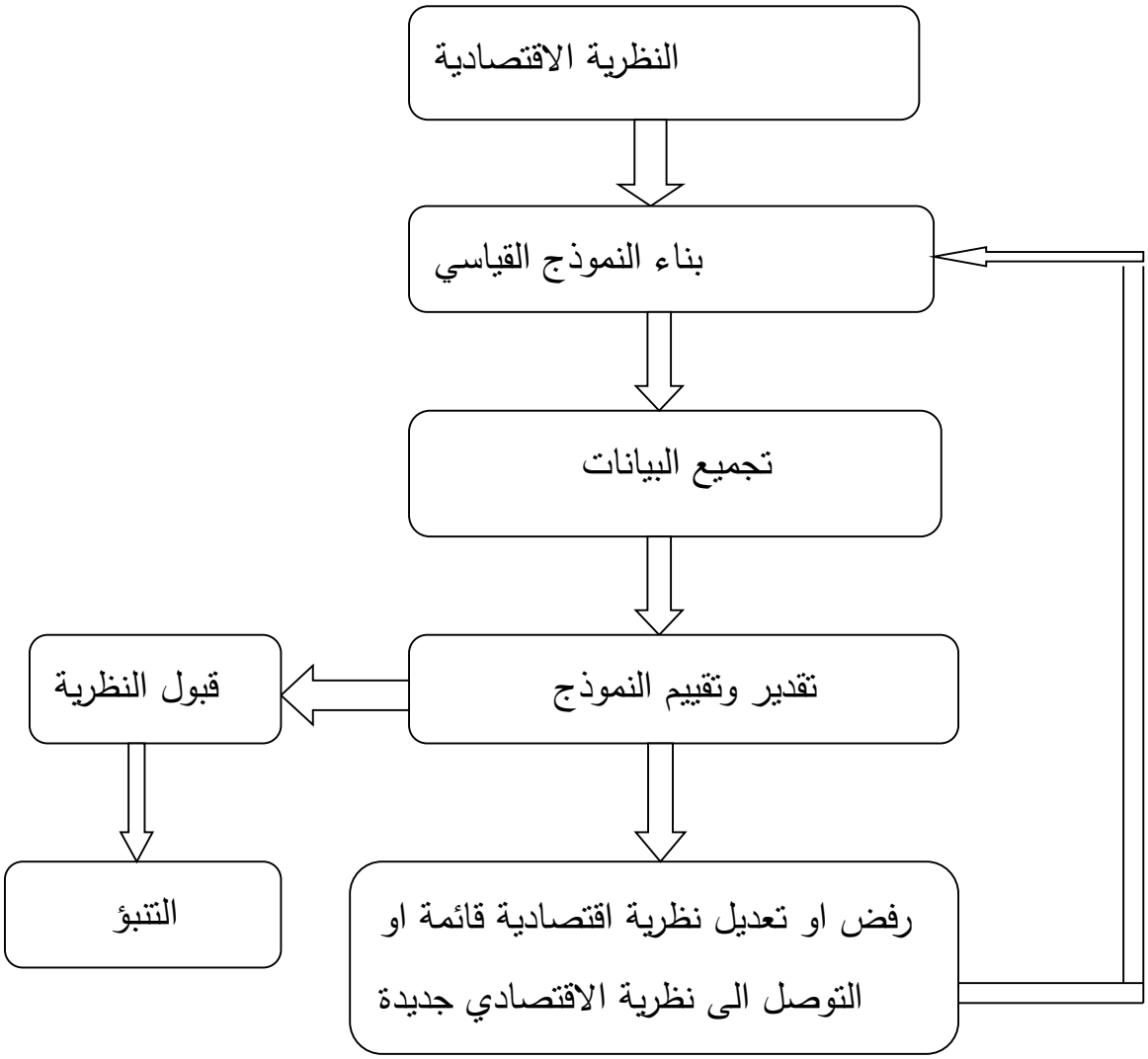

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، ص 30

المبحث الثاني: نماذج الانحدار

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد فبالنسبة لنموذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر، أما نموذج الانحدار المتعدد، هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يكون نموذج الانحدار المتعدد بدوره خطياً أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة[13]

المطلب الأول: نماذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع yi والمتغير المستقل xi ويأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$y = a + bxi + ui$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$Y = f(X) + u$$

حيث:

Y:المتغير التابع

X:متغير المستقل

u:الحد العشوائي أو حد الخطأ.

[13] فروجي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 28

يعود إدخال حد الخطأ (u) أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش (*Élément de perturbation*) أو خطأ المعادلة (*Erreur de l'équation*) في المعادلة إلى الأسباب التالية:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية

فرضيات النموذج الخطي البسيط

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فإن الأمر يتطلب فروضًا علمية واجبة التحقق، وتتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي والبعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وتتمثل في ما يلي:

- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي $Ui \quad N\ (0.\ \sigma^2)$
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة $\mathrm{Cov}(ui\ uj) = E(uiuj) = 0\ /\ i \neq j$

أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي تكون مستقلة عن بعضها البعض وبعبارة أخرى التباين المشترك لأي قيمة من u_i مع أي قيمة ل uj مساوية للصفر، فقيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته في فترة أخرى.

إن تحقق تلك الفرضيات السابقة يجعل U_i تمثل ضجة بيضاء أو تشويش أبيض

- عدم وجود ارتباط بين u_i و x_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل[14] x_i

[14] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص27.

تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعاً هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقًا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحدارية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها.

يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة للأسباب التالية

- تقدير المعاملات باستخدام MCO أكثر فعالية من الطرق الأخرى
- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة MCO
- سهولة فهم ميكانيكية عملMCO
- معظم الأساليب القياسية مبنية علىMCO باستثناء طريقة المعقولية العظمى[15]

اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة t، اختبار إحصائية F ، حدود الثقة لمعلمات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2.

[15] وليد السنفور واخرون،مرجع سبق ذكره، ص 85.

اختبار المعنوية يختبر النموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x والتابع y وذلك للتثبت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدر B_0 و B_1 كلاً على إنفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

فرضية العدم : و تنص على عدم وجود علاقة بين متغيرين X و y،أي أن $H0: B0=B1=0$:

- ✓ **فرضية البديلة :** و تنص على وجود علاقة بين X و y أي أن: $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$

➢ **اختبار قيمة** Test, t value– t : ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار t عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية $n-k$ والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

- ✓ بالنسبة ل B_1:
- ✓ $t_{1B} = B_1 \ S_{\hat{B}_1}$

حيث أن:

$$S_{\hat{B}_1} = \overline{S_{\hat{B}_1}} = \overline{s^2_{1\hat{B}} \ \sum x_i^2}$$

$$Sei^2 = \Sigma ei^2 / (n-2))$$

حيث أن:

t: هو اختبار t عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $n - k$ حيث n عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم.

$S_{\hat{B}_1}$: الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة B_1.[16]

$s^2_{1\hat{B}}$: تباين B_1.

Sei^2: تباين الخطأ.

- بالنسبة ل B_0 فان :

[16] فروجي جمال، مرجع سبق ذكره، ص 90.

حيث أن: $t_{B_{1=}}\ \widehat{B}_0/s_{\widehat{B}_0}$

حيث أن: $S_{\widehat{B}_0} = \sqrt{S_{\widehat{B}_0}} = \ \overline{/S_{ei}^2}$

بعد احتساب قيم t تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية $n-2$ ومستوى المعنوية المطلوب (1%،5%)لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من t الجدولية ترفض فرضية العدم، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة[17].

- **اختبار إحصائية F– Statistics:** لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار F ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات:

✓ **فرضية العدم:** و تنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن:

$H_0: B_1=0$

✓ **الفرضية البديلة:** و تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن: $H_1: B_1 \neq 0$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار $F = \frac{\sum \hat{y}_i^2/k}{\sum e_i^2/(n-k-1)}$ هو:

ما يعني أن اختبارFهو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة k إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهداتn مطروحًا منهاk ناقصاً واحد. بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمة F الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية

[17] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص82

المطلوب(1%،5%) ودرجة حرية(n-k-1،k) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية، نرفض فرضية العدم أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كونF المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار.

- **حدود الثقة لمعلمات الانحدار**: نعني بحدود أو فترات الثقة لمعاملات الانحدار، تقدير مدى الثقة التي تقع ضمنها القيمة الحقيقية للمعلمة أي المعلمة المجتمع، ويراد بحدي الثقة الحد الأدنى الذي يرمز له بالرمز L والحد الأعلى الذي يرمز له بالرمز U ويعني ذلك تحديد مدى تتراوح فيه قيمة B بين هذه الحدين، والصيغة الرياضية لتقدير حدود الثقة هي:

الانحراف المعياري المعلمة المقدرة $(t_\alpha/2)$ ∓المعلمة المقدرة = معلمة المجتمع

تتراوح قيمة معامل الثقة بين90%، 100%، كما أن مستوى المعنوية هو احتمال تكميلي لمعامل الثقة، هذا يعنى حاصل جمع معامل الثقة ومستوى المعنوية يساوي الواحد، فإذا كان معامل95%، فإن مستوى المعنوية يكون5%وهكذا، وبناءاً عليه يمكن تعريف فترة الثقة بأنها " الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـ B بين حد أدنى وأعلى وباحتمال معين."

اختبار جودة الارتباط بواسطةR^2

يعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنياً أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x .

و يتم حسابه رياضياً كما يلي:

إذا كان: $y_i = \hat{y}_i + ei$ فإن: $Yi - \vec{y} = \hat{y} - \vec{y}_i + e_i$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد:

$$\sum Yi - Y^{2} = \sum Yi - Y^{2} + \sum e_i^2$$

تعد هذه المعادلة مفيدة جداً لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية، ولذا فإنه من المهم أن نفحص معنى كل حد من الحدود:3

$\sum(Y_i + \overline{Y}_i)^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير y TSS :

$\sum(\hat{Y}_i + \overline{Y}_i)^2$ فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة ESS:

$\sum e_i^2$ هو مجموع مربعات البواقيRSS:

ومنه نعرف معامل التحديد R^2كما يلي:

$$R^2 = \sum \frac{\sum \hat{y}_i^2}{y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{y_i^2}$$

حيث:

$$\sum \hat{y}_i^2 = \sum(\hat{Y}_i + \overline{Y}_i)^2$$

وما دام RSS محصوراً ما بين الصفر، فان R^2 يكون معروفاً وينتمي إلى المجال التالي: $1 \geq R^2 \geq 0$، ونميز ما يلي:

- ✓ لما يكونRSS=0 هذا معناه أن R^2 يأخذ أكبر قيمة وهي1 ، أي عندما تقع كل نقاط الملاحظات(Y،X) على الخط المقدر $Y_i = B_0 + B_1X$ ويكون التوفيق جيد والارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغير المفسر.
- ✓ أما لماESS=0 أي (ESS= RSS)،فان R^2 يأخذ أصغر قيمة له وهي الصفر أي أنه لا توجد أية علاقة خطية بين المتغيرين X، Y[18]

[18] هاري كلجيان ووالاس أوتس،"مقدمة في الاقتصادي القياسي :المبادئ والتطبيقات"، دار النشر العلمي و المطابع الرياض، المملكة العربية السعودية،1995 ص80.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار المتعدد

اتضح مما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقلX والآخر المتغير التابع Y ،غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على انحدار للمتغير التابع Y، مع العديد من المتغيرات المستقلة x_1 , x_2،...x_k ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام[19].

I. **طبيعة النموذج الخطي وفرضياته:** يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة x_1 , x_2،...x_k وحد عشوائي u_i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ nمن المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل الأتي:

$$y_i = B_0 + B_1 x_{i1} + ... + B_2 x_{i2} + ui$$

إن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام المعادلات الآتية ومجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام.

إن الصيغة التي تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديره باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابعY، والمتغيرات المستقلة x_1 , x_2،...x_k لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية تمثلت في:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة،أي أن Y هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة.
- يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات، حيث لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.
- تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي أنها تحتوي على قيم ثابتة.

[19] حمودي حاج صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص217.

- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر : E(Ui)=0.
- ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها مساوي للصفر

حيث:

In:مصفوفة الوحدة.

$\acute{U}$:مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ.

- استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ U_i وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي للصفر[20]
- شعاع U_i توزيع طبيعي.

II. تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد

لتقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد نستعمل المربعات الصغرى العادية MOC،ويمكن كتابة النموذج المقدر للصيغة السابقة الذكر بالشكل التالي:$Y = XB+U$ =Y+

حيث أن:

$\hat{Y}$ شعاع عمود من الدرجة$n.1$ يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع

$\hat{B}$ شعاع عمود من الدرجة$(kk + 1).1$ يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية $(\hat{B}_0\hat{B}_1...\hat{B}_K)$،حيث يتم الحصول على قيم$\hat{B}$ بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن وحتى يكون لهذه المعادلة حل، يجب أن تكون المصفوفة $|\acute{x}x|$ ذات البعد(k+1 ، k+1) قابلة للقلب، حيث يجب أن تكون المصفوفة غير شاذة، أي أن محددها لا يساوي الصفر $\acute{X}X \neq$.

ويطلق على المعادلات $\acute{X}Y = \acute{X}X\hat{B}$اسم العادلات الطبيعية إذاً النموذج المقدر يكتب من الشكل :

[1]هاري كلجيان ووالاس أونس،مرجع سبق ذكره، (1995) ، ص 80

$$y_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_{1t} + \hat{B}_2 x_{2t} + \cdots + \hat{B}_k x_{kt} + e_t$$

حيث أن: $et = yt - yt$ ، و et يمثل البواقي، أي الفرق ما بين القيمة الحقيقية المقدرة. .

III. اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد

عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، وسيتم التركيز على هذه الأخيرة والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنتT واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشرF ومعامل التحديد المتعدد والمعدل $\bar{R}^2$

إضافة إلى هذه الاختبارات هناك اختبار خاص باستقرارية معلمات النموذج.

- **اختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية ستودنتT لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع.[21]

تستعمل هذه الإحصائية لإجراء اختبارات الفروض لكل معلمة.

✓ حتى يمكن إجراء اختبار معنوية للمعلمات المقدرة لابد من استخدام نوعين من الفرضيات الخاصة بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

فرضية العدم H_0: $B_0=B_1...=B_K=0$

فرضية البديلة H1 :$B_0 \neq B_1... \neq B_K \neq 0$

بعد احتساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية T_{tab} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت $T_{tab} < T_{cal}$

[21] عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،(1995)، ص96

عند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية(n-k) نرفض فرضية العدم أي أن $\hat{B}_j$ لها معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقل X_j يؤثر على المتغير التابع Y ، إما إذا كان $T_{tal} > T_{cal}$ سنقبل بفرضية العدم، أي أن ، $\hat{B}_j$ ليست معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقل x_j لها ليس له تأثير على المتغير التابع Y.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ **معامل التحديد R^2:**

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد. إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع.[22]

علما أنه $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان $R^2=0$:هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة

$R^2=1$: هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، كما يمكن إرجاع انخفاض قيمة R^2إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، ولذا يجب استخدام معامل المتعدد المعدل $\overline{R^2}$ وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل عن طريق المعادلة التالية:

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$$

[22] حسين علي بخيت وسحر فتح الله،مرجع سبق ذكره، (2007) ، ص165

وفي الاقتصاد القياسي هناك العديد من المعايير للاختبار والمقارنة بين النماذج من أبسطها هو معامل التحديد المعدل حيث يتم اختيار النموذج الذي يكون فيه معامل التحديد أكثر ارتفاعاً.

- ✓ **اختبار إحصائية F :**

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط، يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين FF آن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$H_0: B_1 = B_2 = B_k = 0$

فرضية البديلة :تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي :

$H_1: B_0 \neq 0, B_1 \neq 0,\ldots,B_k \neq 0$

دون الأخذ في الاعتبار الحالة التي يكون فيها الحد الثابتB_0 معدوم، وهذا لأن الذي يهم هو المتغيرات التفسيرية وأن النموذج الذي يحتوي على الحد الثابت فقط معنوي ليس له أي معنى من الناحية الاقتصادية.

نعتمد على إحصائيةF لاختبار الفرضيتين السابقتين بدرجات حرية بدرجة حرية$n-k-1$ و k وللبسط والمقام عند مستوى دلالة معين.

بعد احتساب قيمةF تقارن مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم ما يعني أن النموذج تفسيري كليًا أي أن هناك متغير مفسر واحد على الأقل له علاقة بالمتغير التابع، أما إذا كانت قيمة F

المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل بفرضية العدم ما يعني أنه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي مجموع مربعات الانحرافات التفسيرية معنوياً إحصائياً.

المبحث الثالث:الدراسة القياسية

المطلب الأول: تعريف المتغيرات والبيانات

I. المتغيرات

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الضرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي . [23]

ووفق ما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

-ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل

[23] الدخل الفردي: هو عبارة عن الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان في الدولة .

نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.[24]

2-تعريف التضخم

تعددت تعاريف التضخم بين الاقتصاديين،ومن أهم هذه التعريفات هي

يعرف بـ:"الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للاسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للاسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للاسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

تجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

3-تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على" أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية ."

[24] عبد الحكيم سيج،مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية وعلوم التسير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 24

أما الاقتصادي حمدي عبد العظيم فيعتبر" أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية ."

وعليه فإن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف[25] .

4- تعريف حجم السكان:تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها

الجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني من عبء ديمغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع ما يؤدى إلى زيادة عدد السكان ومنه وجود عرض متزايد في سوق العمل، حيث نجد أنه بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 1985 ب 21863 ألف شخص، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 30416ألف شخص سنة 2000، وهذا العدد هو في زيادة مستمرة حيث وصلت إلى 34096 ألف شخص سنة 2007.

[25] عبد الجليل هجيرة، اثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص16.

المعروض النقدي: (مقدر بالأسعار الثابتة) نرمز له بالرمزM ويساوي M2 المتمثلة في جمع M1 إضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية حيث تمثل M 1 حاصل جمع الكتلة النقدية في التداول(النقد الورقي والمعدني) والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

عرض الشغل OE :سنرمز له بالرمز ويمثل عروض الشغل الشاغرة التي تعرضها المؤسسات والمسجلة على مستوى مكاتب التشغيل المحلية[26].

II. البيانات

إن العائق الأساسي الذي يعترض طريق الباحث أثناء تطبيقه لدارسات قياسية على مستوى الاقتصاد الكلي، هو عدم إمكانية توفير الحد الأدنى من البيانات التي تسمح له بانجاز هذا النوع من الدارسات، ويرجع ذلك إلى الفقر الهائل الذي تعاني منه نظم المعلومات من حيث الكم والكيف في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

لقد بنينا هذه الدارسة القياسية في هذا الفصل على بيانات سنوية(1990-2013) تحصلنا عليها من خلال تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات محل الدارسة من عدة مصادر مختلفة، حيث استعنا بقاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، و الإحصائيات التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات والمعلومات التي تنتجها الوكالة الوطنية للتشغيل بخصوص عرض الشغل[27].

المطلب الثاني: تقدير النموذج الخطي

بعد عالجنا سوق العمل من خلال تعاريف و الدراسة واقع سوق العمل في هذا المبحث سوف نتطرق الي الدراسة القياسية للبطالة لان البطالة عبار عن الفرق بين عرض العمل و الطلب على العمل. والمتغيرات التي يمكن أن تأثر في البطالة ذكرنا بعضها وهي:

سعر الصرف رمزنا له ب: Exc عرض العمل رمزنا له بـ:OE

التضخم رمزنا له بـــ: INF المعروض النقدي رمز له بـ:M2

[26] رابح بلعباس: إشكالية البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[27] رابح بلعباس: إشكالية البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

حجم السكان رمزنا له بـ: N مساهمة المراة رمزنا لها بـ: Nf

أسعار البترول رمزنا له بـ: PP الوردات رمزنا لها بـــ: M

معدل النمو رمزنا له بـ:GPIB

- **تقدير النموذج**

دالة نفترض في البداية أن العلاقة خطية بين المتغيرات المستقل والمتغير التابع وهي البطالة وبالاستعانة ببرنامج EViews يظهر لنا النتائج المعروضة في الجدول التالي:

جدول(4): نتائج التقدير للنموذج الخطي البطالة خلال الفترة (1990 -2012).

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:52
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NF	0.000333	9.27E-05	3.596315	0.0018
GPIB	149.3911	55.17423	2.707624	0.0135
C	-325.0971	193.5828	-1.679369	0.1086

R-squared	0.545460	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.500006	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	442.6972	Akaike info criterion	15.14476
Sum squared resid	3919617.	Schwarz criterion	15.29286
Log likelihood	-171.1647	F-statistic	12.00026
Durbin-Watson stat	2.374345	Prob(F-statistic)	0.000376

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام EViews 4

ووفقا للجدول أعلاه كانت النتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي:

$$Tch=-3.596+\ 0.000333nf+149.39gdp+u_t$$

$$(-1.68) \qquad (3.59) \qquad (2.71)$$

$$R^2=0.55 \quad N=23 \quad F=12.00 \quad \bar{R}^2=0.50 \quad DW=2.37 \quad Prob=0.000376$$

مع العلم أن:

(): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات

DW :إحصائية داربن واتسن

F :إحصائية فيشر

Prob: احتمال الخطأ

اختبارات معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبارات معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية

التحليل والاختبارات الإحصائية:

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة المعيار إحصائية, حيث سوف يتم اختيار نموذج الأحسن (خطي)، قصد التوصل إلى نموذج صالح للتنبؤ.

أولا: نسبة مساهمة المراة يستخدم اختبار T لتقيم المعنوية تأثر المتغيرات التفسيرية في التغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث يأخذ هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0 : B_1 = 0$

$H_1 : B_1 \neq 0$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية Tالمجدولة و المحسوبة فإذا كانت المحسوبة اكبر من المجدولة نرفض فرضية العدم وبما أن t=3.59 وt المجدول تساوي 2 أي نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم (H_0) أي أن معلمة لها معنوية إحصائية

واحتمال نسيبة مساهمة المراة اقل من 0,05 نقول عن مساهمة المراة انه له معنوية إحصائية ومنه التغير مقبول إحصائيا.

معدل النمو:

الإحصائية T المحسوبة اكبر من المجدولة نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم (H_0) أي أن معلمة لها معنوية إحصائية .

واحتمال معدل النمو اقل من 0,05 نقول عن معدل النمو انه له معنوية إحصائية ومنه النموذج مقبول إحصائيا

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

إحصائية فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية:

$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$

$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$

حيث أن f المجدولة تساوي 2،93 و المحسوبة 12,00 اى أن f المحسوبة اكبر من المجدولة وهذا يعني انه يمكن قبول فرضية البديلة، ويعني يوجد على اقل متغير واحد لا يساوي الصفر إذن النموذج ككل له معنوية

معامل التحديد: يقدر معامل التحديد بـ 0.54 والذي يدل على أن 54% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة.

قياسيا:

يعتمد هذا الاختبار عل إحصائية DW حيث يتم اختبار على أساس مقارنة قيمة DW المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية dl du المتحصل عليهما من الجدول DW حيث:

DW=2.37 (القيمة المحتسبة لاختبار داربن واتسن) وكانت القيم الجدولية عند n=23 وبمستوى معنوية 5% نجد dL=1.08 و du=1.66 ويمكن توضيحها بالصورة التالية:

ومنه نلاحظ أن قيمة DW تقع في منطقة المحسوبة في النموذج تساوي 2.37 أي في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء و هذا ما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء. وكانت القيم الجدولية عند n=23 وبمستوى معنوية 5% نجد dl=1.08 du=1.66 ويمكن توضيحها بالصورة التالية:

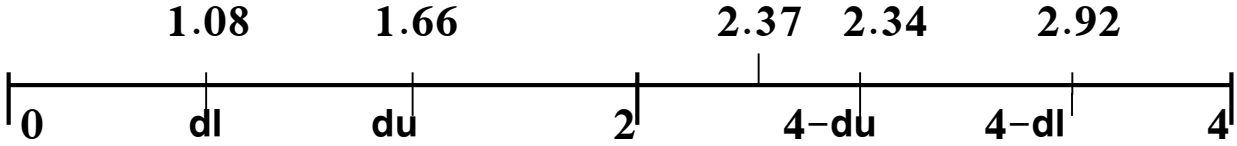

ويتضح أيضا من الرسم انه لا يوجد ارتباط خطي لان كل القيم داخل المجال

الشكل رقم10: الرسم البياني داربن واتسن

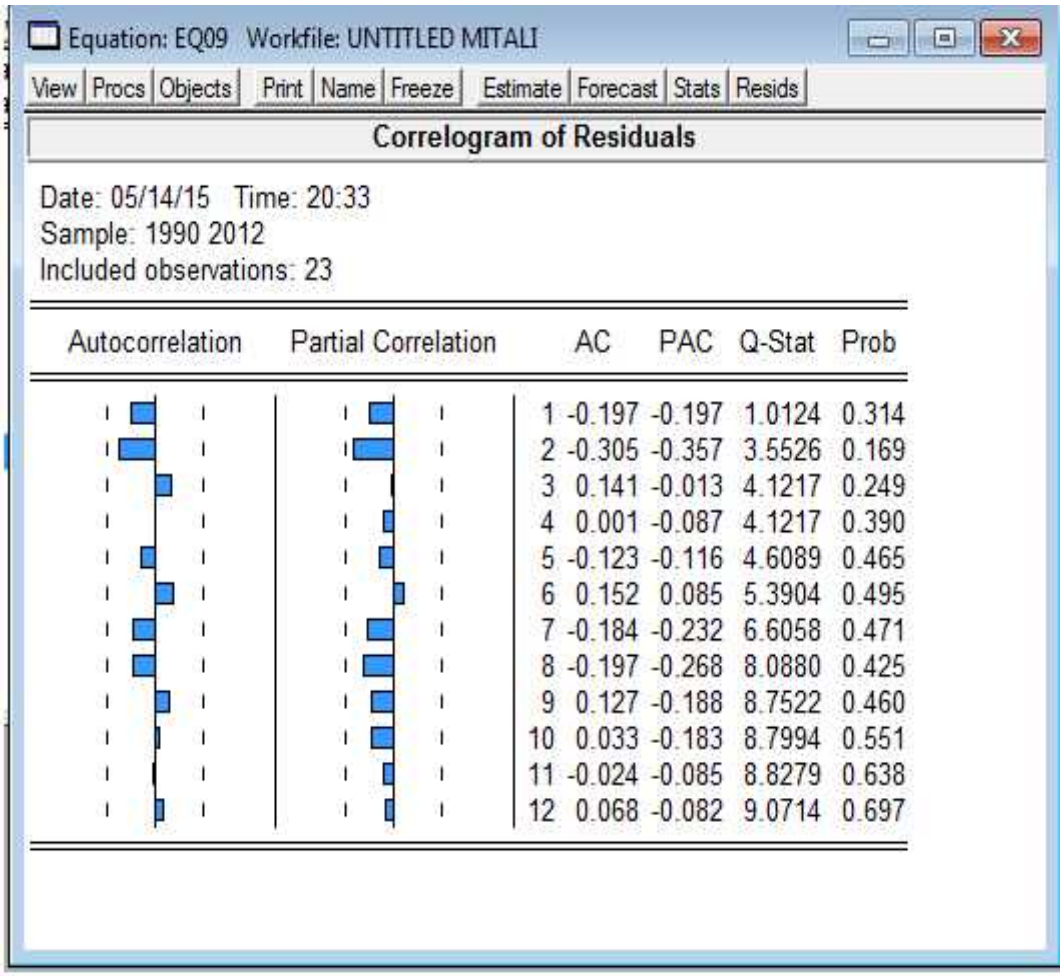

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام EViews 4

اقتصاديا: تفسر البطالة بدلالة معدل النمو و نسبة مساهمة المرأة.

إشارة كل من معدل النمو و نسبة مساهمة المرأة.في النموذج موجبة ما يعني العلاقة طرديا بين البطالة و معدل النمو و نسبة مساهمة المرأة. أي أن زيادة كل من معدل النمو و ونسبة مساهمة المرأة تزداد البطالة، وهذه العلاقة الاقتصادية تثبت ما تفترضه النظرية الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين البطالة و معدل النمو و نسبة مساهمة المرأة.ومنه النموذج مقبول كليا

المطلب الثالث: نتائج التقدير اللوغارتمي

جدول (5): نتائج التقدير النموذج اللوغارتمي للبطالة:

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 10:44
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNF	0.236218	0.097002	2.435196	0.0239
C	2.306594	0.546166	4.223248	0.0004
R-squared	0. 502036	Mean dependent var		3.440997
Adjusted R-squared	0. 500011	S.D. dependent var		1.512863
S.E. of regression	1.367387	Akaike info criterion		17.54662
Sum squared resid	39.26469	Schwarz criterion		16.34360
Log likelihood	-38.78615	F-statistic		5.930180
Durbin-Watson stat	1.855871	Prob(F-statistic)		0.023885

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام EViews 4

$$\mathbf{Ltch=0.236lnf + 2.306+u_t}$$

(0.0239) (0.0004)

R^2 =0.50 N= 23 F= 5.93 $\bar{R}^2$ =0.50 DW=1.85 Prob=0.023885

مع العلم أن:

(): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات

DW: إحصائية داربن واتسن

F : إحصائية فيشر

Pr*ob*: احتمال الخطأ

اختبارات معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبارات معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية

التحليل والاختبارات الإحصائية:

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة المعيار إحصائية, حيث سوف يتم اختيار نموذج الأحسن (خطي)، قصد التوصل إلى نموذج صالح للتنبؤ.

نسبة مساهمة المراة يستخدم اختبارT لتقيم المعنوية تأثر المتغيرات التفسيرية في التغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث يأخذ هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0: B_1 = 0$

$H_1: B_1 \neq 0$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية T المجدولة و المحسوبة فإذا كانت المحسوبة اكبر من المجدولة نرفض فرضية العدم وبما أن t=3.5 وt المجدول تساوي 2 أي نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم (H_0) أي أن معلمة لها معنوية إحصائية

واحتمال نسيبة مساهمة المراة اقل من 0,05 نقول عن مساهمة المراة انه له معنوية إحصائية ومنه التغير مقبول إحصائيا.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

إحصائية فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في أن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية:

$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$

$H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$

حيث أن f المجدولة تساوي 2،93 و المحسوبة 5.93 اى أن f المحسوبة اكبر من المجدولة وهذا يعني انه يمكن قبول فرضية البديلة، أي يوجد على اقل متغير واحد لا يساوي الصفر إذن النموذج ككل له معنوية

معامل التحديد: يقدر معامل التحديد بـ 0.50 والذي يدل على أن 50% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة.

قياسيا:

يعتمد هذا الاختبار عل إحصائية DW حيث يتم اختبار على أساس مقارنة قيمة DW المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية dl du المتحصل عليهما من الجدول DW حيث:

DW=1.85 القيمة المحسوبة ومنه يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات

اقتصاديا: تفسر البطالة بدلالة نسبة مساهمة المرأة.

إشارة كل من نسبة مساهمة المرأة.في النموذج موجبة ما يعني العلاقة طرديا بين البطالة و نسبة مساهمة المرأة. إي أن زيادة كل من نسبة مساهمة المرأة زاد البطالة، وهذه العلاقة الاقتصادية تثبت ما تفترضه النظرية الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين البطالة نسبة مساهمة المرأة.

الجدول رقم 06:المفاضلة بين النموذجين

المعاير	معيار Akaike	معيار Schwarz	معيار $\overline{R}^2$
النموذج الأول	**15.14**	**15.29**	**0.54**
النموذج الثاني	**17.55**	**16.33**	**0.50**

المصدر: من إعداد الطالبة باستعانة بـ EViews 08

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الأول وذلك لأنه عند مستويات الأقل للمعياريين وبالتالي عند أقل مستوي للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$ للنموذج الأول أكبر من معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الأول كل من إحصائية فيشر وإحصائية ستودنت أكبر من النموذج الثاني.

التنبؤ

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ ثم يتم تحليل نتائج المتحصل عليها من خلال نماذج التقدير والتنبؤ.

استخدام نموذج

الشكل رقم 11: الرسم البياني لمعرفة مقدرة النموذج على التنبؤ

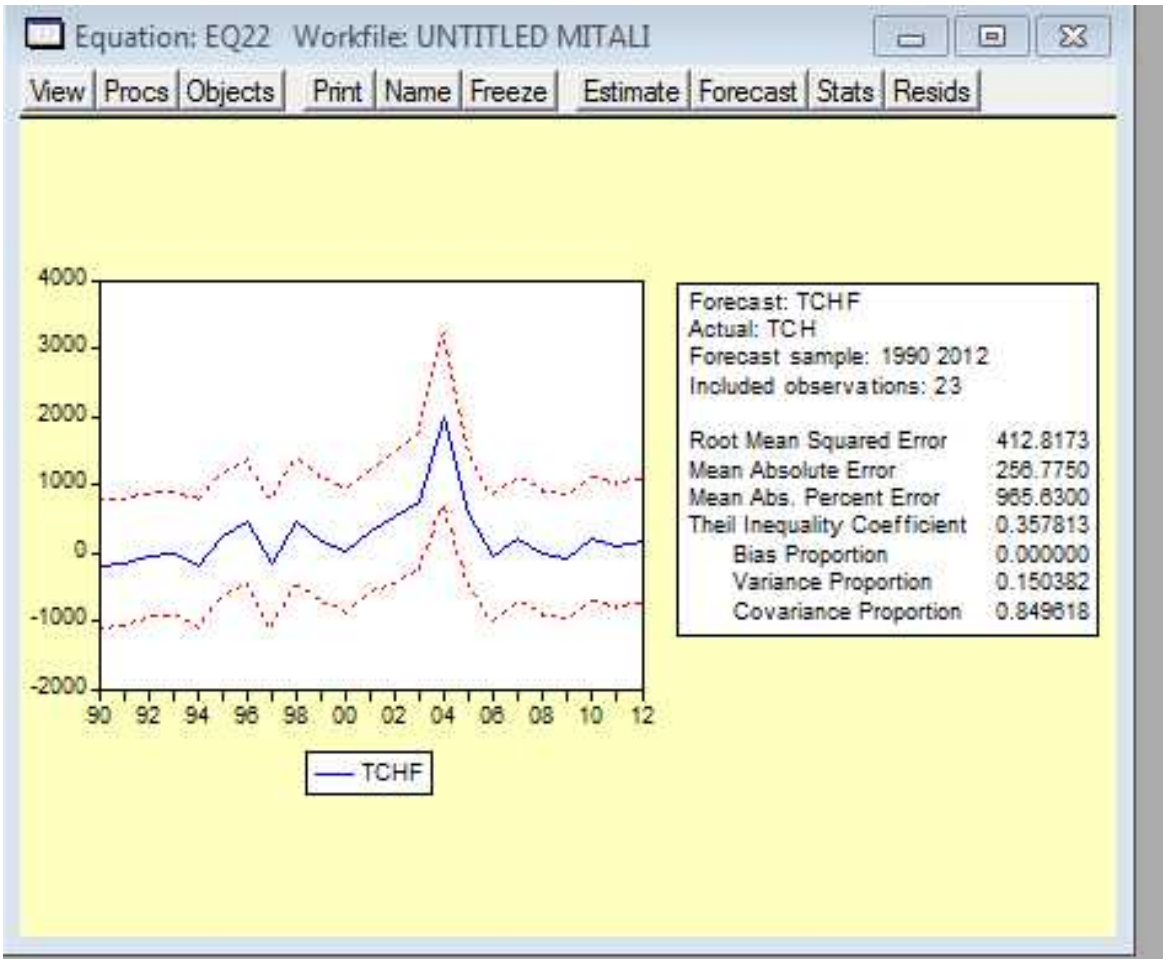

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة برنامج الإحصائي (EViews 8)

يلاحظ أن النموذج له مقدرة تنبؤية مقبولة وهذا من خلال معامل ثايل إذ يلاحظ أنه قريب من الصفر حيث قدر ب0.35 ما يشير إلى النموذج له مقدرة تنبؤية بمعدلات البطالة تكون مقبولة.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا الى المتغيرات المؤثرة في سوق العمل حيث أن التضخم يعبر عن الزيادة في أهمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد، أما المعروض النقدي فيمثل الكمية النقود المعروضة.

أما البطالة فتعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية، يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب عمل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها.

خاتمة

خاتمة:

في الختام وفي نهاية الدراسة المقدمة والتي حاولنا من خلالها دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر، حيث يعتبر موضوع سوق العمل من أكثر المواضيع الاقتصادية جدلا ونقاشا من طرف الاقتصاديين والخبراء في العالم، وهذا بغية الوصول الى حلول أكثر نجاعة وفعالية لظاهرة البطالة أو على الأقل من اجل التخفيف من حدتها.

تعتبر البطالة من بين اهم المشاكل التي تعاني منها كل دول العالم، خاصة منها الدول النامية ذلك ان معدلات البطالة في هته الدول يفوق المعدلات في الدول المتقدمة بكثير على العموم .تصنف الجزائر من بين الدول النامية التي عانت ولا زالة تعاني هذا المشكل المعقد حيث وصلت معدلات البطالة الى ما يقارب% 30 نهاية حقبة التسعينات، وقد حاولة الحكومة جاهدة وبشتى الاساليب والوسائل محاربة هذا المشكل لتصل النسبة الى % 11.3 سنة 2008 ثم الى % 10.2 سنة 2009

وكان الهدف من هذه الدارسة هي إلقاء الضوء على واقع سوق العمل في الجزائر، من اجل معرفة وضعية سوق العمل السائدة في الجزائر.

النتائج: حاولنا في هذه الدراسة إثبات صحة الفرضيات من عدمها حيث تعبر الفرضية الأولى صحيحة، لأنه درس من طرف العديد من النظريات، والفرضية الثانية صحيحة لان سوق العمل يتأثر بعددة متغيرات أهمها النمو الاقتصادي ومساهمة المرأة درس أما الفرضية الثالث فاعتبرت وواقع سوق العمل في الجزائر في وضعية من الاستقرار وهذا صحيح، أما تأثير الإصلاحات الاقتصادية فكانت بالفعل لها التأثير الايجابي على سوق العمل كما جاء في النموذج، وهذا ما تناولناه في دراستنا.

اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي على النحو التالي:

-العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع، والتقليل من تشوهات في سوق العمل ويكون ذلك باستخدام أدوات التسيير وتحديثها باستمرار.

-إعادة النظر في برامج التشغيل الحكومية خاصة تلك الهادفة إلى إدماج الشباب وخريجي الجامعات، و إعادة صياغة هذه البرامج لتحقيق أهداف اقتصادية بحتة بعيدة عن الأهداف الاجتماعية والسياسية.

- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية...)، باعتباره الأكثر استقطاباً للأيدي العاملة.

-تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية و التماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها.

-إن تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له آثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة.

-ضرورة الربط بين الجامعة كمركز إشعاع فكري وابتكاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

-إعادة تأهيل ورسكلة اليد العاملة الغير مؤهلة من أجل تحسين إنتاجيتها خاصة تلك التي تشتغل في القطاع العمومي.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990-2012، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع سوق العمل، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، من بينها:

-محاولة تطبيق في دراسات قادمة، نماذج حديثة مثل نماذج،VAR نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ VECM فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع، تطور الظواهر على المستوى الاقتصاد الكلي.

-اقتراح نموذج عام لسوق العمل يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.

-محاولة القيام بدراسة تحليلية و قياسية للعلاقة التبادلية بين سوق العمل والنمو الاقتصادي.

-القيام بدراسة تحليلية وقياسية بين سوق العمل والعمالة

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) أحمد رمضان، وعفاف عبد العزيز وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، 2004.

2) بول ساموليسون، توزيع الدخل ومكافأة عوامل الإنتاج، نقله الى العربية مصطفى توفيق، الدار الجامعية للنشر، الجزائر.

3) تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.

4) حسني عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة،1988.

5) حسين علي بخيت وسحر فتح الله،" الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الاولى،2007.

6) راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت 1971

7) السيد محمد احمد السرايتي، علي عبد الوهاب نجار، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار النشر مدرسة ابن النفيس، مصر، 2010.

8) طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، دار النهضة، القاهرة، 2003.

9) عاصم بن عرب، اقتصاديات العمل نظرة عامة، جامعة الملك سعود، الطبعة الاولى، 1999.

10) عبد الرحمان العايب: رسالة البطالة والتشغيل، ديوان المطبوعات الجامعية

11) عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية،1999.

12) عبد الله محمد فسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث 1994.

13) عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1995.

14) علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

15) فروجي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

16) القانون الأساسي للعمل 78-12 المؤرخ في 5 أوت 1978.

17) كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998.

18) لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة ، دار الكتب للنشر و التوزيع ، الأردن، ط 2009

19) محمد بلقاسم حسن الهول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1993.

20) محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع.

21) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر جامعة البقاء التطبيقية، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

22) مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

23) ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر.

24) نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

25) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر، 1996.

26) هاري كلجيان ووالاس أوتس، مقدمة في الاقتصادي القياسي :المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي و المطابع الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.

27) وليد اسماعيل السنفور واخرون: اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية لنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

28) وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1) حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

2) رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1966-2010، مذكرة دكتوراه،منشورة، 2012.

3) رابح بلعباس، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسير سوق الشغل الجزائري دراسة كمية، مذكرة ماجستير 2007.

4) سليم عقون. قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر جامعة فرحات عباس-سطيف-مذكرة الماجستير، منشورة.

5) عبد الجليل هجيرة، اثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة تلمسان، 2011-2012.

6) عبد الحكيم سيج،مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية وعلوم التسير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

7) فارس شلالي: دور سياسية التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 مذكرة شهادة الماجستير، 2005.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1) أحمد زكان، رابح بلعباس: العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، الملتقي الدولي لسياسات الحكومية في مواجهة البطالة 1973-2008، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

2) أحمد طوايبية، القرض المصغر و دورة مكافحة الفقر- دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 16، جويلية 2010.

3) الجريدة الرسمية رقم 03 المؤرخة في 12 جانفي 1997، الأمر رقم 97/ 03 المؤرخ في 11 جانفي 1997.

4) دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 2012/10.

5) الداوي الشيخ، تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول "واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، 25-26 جوان2008.

6) رشيد بلخريصات وعبد الجليل جميل، سياسات التشغيل في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع"، الجزء الثاني، جامعة البليدة، 25-27 افريل، 2006.

7) زايد مراد، دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3.

8) زيات عادل، واقع التشغيل في الجزائر واهم الهيآت المسير له، مداخلة جامعة فرحات عباس-سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير سنة2011.

9) عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية حالة الجزائر، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ص 9-10." ، الدورة الثانية عشر، نوفمبر، 2009.

10) عبد العزيز الشرابي، عبد الرازق بالحبيب، السكان والتنمية في البلدان المغرب العربي، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة الجزائر 1997.

11) عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 16، جويلية 2010.

12) عمورة جمال، دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول " البطالة، أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع"، الجزء الثاني، جامعة البليدة،25-27 أفريل2006.

13) غالم عبد الله، حمزة فيشوش: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات وأوجه القصور، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، نوفمبر2011.

14) المجلة الجزائر للعمل، التشغيل في الجزائر، الواقع والأفاق، مذكرة حول تطور سوق الشغل من خلال معطيات التشغيل.

15) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر، 1998.

16) محمد قرقب، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برنامج و أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس،11 -13،جويلية 2005.

الملاحق

الملحق رقم 1-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:41
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-4.750839	12.48618	-0.380488	0.7097
OE	-8.182637	14.23296	-0.574908	0.5752
NF	0.000336	0.000111	3.011647	0.0100
N	0.192105	1.541227	0.124644	0.9027
M2	0.375571	0.668199	0.562064	0.5836
INF	0.604381	1.109727	0.544622	0.5952
M	-0.097972	2.346803	-0.041747	0.9673
GPIB	194.2179	99.39128	1.954074	0.0725
EXC	-1.084268	9.474447	-0.114441	0.9106
C	-48.31797	599.9595	-0.080535	0.9370

R-squared	0.578114	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.286039	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	529.0073	Akaike info criterion	15.67890
Sum squared resid	3638034.	Schwarz criterion	16.17260
Log likelihood	-170.3074	F-statistic	1.979334
Durbin-Watson stat	2.414531	Prob(F-statistic)	0.127588

الملحق رقم 2-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:44
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.001197	0.001248	0.959356	0.3549
PP	-6.453876	7.604585	-0.848682	0.4111
OE	-2.695633	14.16302	-0.190329	0.8520
NF	0.000340	0.000108	3.156417	0.0076
N	0.822794	1.623532	0.506792	0.6208
M2	0.736322	0.746930	0.985797	0.3422
INF	0.992546	1.145501	0.866473	0.4019
GPIB	204.4799	96.48428	2.119308	0.0539
EXC	13.09434	17.37085	0.753811	0.4644
C	-1374.264	1481.365	-0.927701	0.3705

R-squared	0.605955	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.333154	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	511.2545	Akaike info criterion	15.61063
Sum squared resid	3397956.	Schwarz criterion	16.10433
Log likelihood	-169.5223	F-statistic	2.221236
Durbin-Watson stat	2.605715	Prob(F-statistic)	0.092801

الملحق رقم 3-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:45
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.001290	0.001109	1.163167	0.2642
PP	-5.706446	6.283999	-0.908091	0.3792
NF	0.000340	0.000104	3.273434	0.0055
N	0.809691	1.565244	0.517294	0.6130
M2	0.749979	0.717428	1.045372	0.3136
INF	0.995559	1.105264	0.900743	0.3830
GPIB	204.0791	93.08185	2.192469	0.0457
EXC	13.54597	16.60515	0.815769	0.4283
C	-1543.628	1142.828	-1.350709	0.1982

R-squared	0.604857	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.379060	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	493.3431	Akaike info criterion	15.52646
Sum squared resid	3407424.	Schwarz criterion	15.97078
Log likelihood	-169.5543	F-statistic	2.678772
Durbin-Watson stat	2.609080	Prob(F-statistic)	0.051239

الملحق رقم 4-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:46
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-2.208441	5.373566	-0.410982	0.6865
NF	0.000335	0.000102	3.292949	0.0046
M2	0.325132	0.598871	0.542908	0.5947
INF	0.512448	1.002094	0.511377	0.6161
GPIB	190.2372	90.37039	2.105083	0.0514
EXC	-3.383106	7.496090	-0.451316	0.6578
C	-296.2013	320.6481	-0.923758	0.3693

R-squared	0.566654	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.404149	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	483.2736	Akaike info criterion	15.44483
Sum squared resid	3736854.	Schwarz criterion	15.79042
Log likelihood	-170.6156	F-statistic	3.487002
Durbin-Watson stat	2.374090	Prob(F-statistic)	0.021256

الملحق رقم 5-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:47
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.000710	0.000857	0.818925	0.4249
NF	0.000344	0.000100	3.434145	0.0034
M2	0.253240	0.473130	0.545755	0.5928
INF	0.873875	1.042702	0.842883	0.4117
GPIB	211.2915	89.19411	2.368895	0.0308
EXC	3.178377	11.65379	0.272733	0.7885
C	-909.1432	818.2939	-1.111016	0.2830

R-squared	0.579696	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.422083	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	475.9456	Akaike info criterion	15.41427
Sum squared resid	3624387.	Schwarz criterion	15.75986
Log likelihood	-170.2642	F-statistic	3.677954
Durbin-Watson stat	2.492495	Prob(F-statistic)	0.017272

الملحق رقم 6-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:48
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.000518	0.000494	1.049782	0.3085
NF	0.000343	9.73E-05	3.529050	0.0026
M2	0.276474	0.455502	0.606965	0.5519
INF	0.841834	1.005280	0.837412	0.4140
GPIB	217.0694	84.24987	2.576496	0.0196
C	-725.4070	451.6797	-1.606021	0.1267

R-squared	0.577742	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.453549	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	462.8071	Akaike info criterion	15.33196
Sum squared resid	3641237.	Schwarz criterion	15.62817
Log likelihood	-170.3175	F-statistic	4.651958
Durbin-Watson stat	2.489469	Prob(F-statistic)	0.007387

الملحق رقم 7-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:49
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.000344	0.000394	0.871978	0.3947
NF	0.000339	9.54E-05	3.557940	0.0022
INF	0.576905	0.889548	0.648536	0.5248
GPIB	189.9336	70.14530	2.707717	0.0144
C	-509.5186	273.4651	-1.863194	0.0788

R-squared	0.568592	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.472723	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	454.6150	Akaike info criterion	15.26644
Sum squared resid	3720146.	Schwarz criterion	15.51329
Log likelihood	-170.5640	F-statistic	5.930954
Durbin-Watson stat	2.466822	Prob(F-statistic)	0.003166

الملحق رقم 8-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 22:50
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.000282	0.000377	0.749449	0.4628
NF	0.000337	9.39E-05	3.595529	0.0019
GPIB	173.5546	64.43555	2.693461	0.0144
C	-431.5609	241.8552	-1.784377	0.0903

R-squared	0.558511	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.488802	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	447.6296	Akaike info criterion	15.20258
Sum squared resid	3807073.	Schwarz criterion	15.40006
Log likelihood	-170.8297	F-statistic	8.012065
Durbin-Watson stat	2.541803	Prob(F-statistic)	0.001185

الملحق رقم 9-3 التقدير للنموذج الخطي

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/20/15 Time: 20:40
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NF	0.000333	9.27E-05	3.596315	0.0018
GPIB	149.3911	55.17423	2.707624	0.0135
C	-325.0971	193.5828	-1.679369	0.1086

R-squared	0.545460	Mean dependent var	220.2478
Adjusted R-squared	0.500006	S.D. dependent var	626.0722
S.E. of regression	442.6972	Akaike info criterion	15.14476
Sum squared resid	3919617.	Schwarz criterion	15.29286
Log likelihood	-171.1647	F-statistic	12.00026
Durbin-Watson stat	2.374345	Prob(F-statistic)	0.000376

الملحق رقم 10-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:01
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.402416	1.729021	-0.232742	0.8199
LOE	1.879819	4.553957	0.412788	0.6870
LNF	0.166561	0.122282	1.362108	0.1982
LN	-0.021902	0.790175	-0.027718	0.9783
LM2	0.315300	0.881804	0.357563	0.7269
LM	0.154055	2.551384	0.060381	0.9528
LGPIB	0.687846	0.946910	0.726411	0.4815
LEXC	0.165481	1.266394	0.130671	0.8982
LINF	-0.025907	0.307252	-0.084318	0.9342
C	-6.484488	26.11950	-0.248262	0.8081

R-squared	0.438882	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.018044	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.531118	Akaike info criterion	3.992828
Sum squared resid	28.13186	Schwarz criterion	4.488757
Log likelihood	-33.92111	F-statistic	1.042877
Durbin-Watson stat	1.986924	Prob(F-statistic)	0.461815

الملحق رقم 11-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:03
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.397863	1.653731	-0.240585	0.8136
LOE	1.876651	4.374062	0.429041	0.6749
LNF	0.166667	0.117431	1.419280	0.1793
LM2	0.319483	0.834738	0.382735	0.7081
LM	0.143473	2.423767	0.059194	0.9537
LGPIB	0.687195	0.909511	0.755565	0.4634
LEXC	0.178650	1.127879	0.158395	0.8766
LINF	-0.024933	0.293272	-0.085017	0.9335
C	-6.597131	24.78999	-0.266121	0.7943

R-squared	0.438847	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.093521	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.471097	Akaike info criterion	3.901903
Sum squared resid	28.13366	Schwarz criterion	4.348319
Log likelihood	-33.92181	F-statistic	1.270821
Durbin-Watson stat	1.984440	Prob(F-statistic)	0.336434

الملحق رقم12-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:09
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.357922	1.528342	-0.234190	0.8182
LOE	1.879600	4.215990	0.445827	0.6625
LNF	0.164749	0.111081	1.483140	0.1602
LM2	0.336450	0.781263	0.430649	0.6733
LM	0.095255	2.271390	0.041937	0.9671
LGPIB	0.719987	0.793933	0.906861	0.3798
LEXC	0.197124	1.066786	0.184783	0.8560
C	-6.739288	23.84045	-0.282683	0.7816

R-squared	0.438535	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.157802	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.417979	Akaike info criterion	3.811630
Sum squared resid	28.14930	Schwarz criterion	4.208373
Log likelihood	-33.92793	F-statistic	1.562107
Durbin-Watson stat	1.954775	Prob(F-statistic)	0.225934

الملحق رقم 13-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:10
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.340954	1.423927	-0.239446	0.8140
LOE	1.753137	2.846622	0.615866	0.5472
LNF	0.165551	0.105716	1.565999	0.1382
LM2	0.346677	0.717107	0.483438	0.6358
LGPIB	0.731452	0.720148	1.015696	0.3259
LEXC	0.205862	1.010828	0.203657	0.8414
C	-5.954100	14.25903	-0.417567	0.6822

R-squared	0.438464	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.213850	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.369984	Akaike info criterion	3.720846
Sum squared resid	28.15284	Schwarz criterion	4.067996
Log likelihood	-33.92931	F-statistic	1.952074
Durbin-Watson stat	1.955914	Prob(F-statistic)	0.137421

Path = c:\users\moussab\documents | DB = no

الملحق رقم 14-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:11
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	-0.283769	1.353508	-0.209655	0.8366
LOE	1.867563	2.705741	0.690222	0.4999
LNF	0.164155	0.102285	1.604881	0.1281
LM2	0.401476	0.644494	0.622932	0.5421
LGPIB	0.817930	0.563952	1.450354	0.1663
C	-6.128912	13.80024	-0.444116	0.6629

R-squared	0.436911	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.260946	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.328314	Akaike info criterion	3.632699
Sum squared resid	28.23068	Schwarz criterion	3.930256
Log likelihood	-33.95968	F-statistic	2.482941
Durbin-Watson stat	2.001554	Prob(F-statistic)	0.075781

الملحق رقم 15-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:12
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOE	2.349278	1.388155	1.692374	0.1088
LNF	0.159230	0.096712	1.646446	0.1180
LM2	0.347839	0.574667	0.605288	0.5530
LGPIB	0.773477	0.507669	1.523584	0.1460
C	-8.490646	7.744383	-1.096362	0.2882

R-squared	0.435364	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.302509	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.290423	Akaike info criterion	3.544533
Sum squared resid	28.30824	Schwarz criterion	3.792497
Log likelihood	-33.98986	F-statistic	3.276979
Durbin-Watson stat	1.996213	Prob(F-statistic)	0.036491

الملحق رقم 16-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:14
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOE	2.349278	1.388155	1.692374	0.1088
LNF	0.159230	0.096712	1.646446	0.1180
LM2	0.347839	0.574667	0.605288	0.5530
LGPIB	0.773477	0.507669	1.523584	0.1460
C	-8.490646	7.744383	-1.096362	0.2882

R-squared	0.435364	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.302509	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.290423	Akaike info criterion	3.544533
Sum squared resid	28.30824	Schwarz criterion	3.792497
Log likelihood	-33.98986	F-statistic	3.276979
Durbin-Watson stat	1.996213	Prob(F-statistic)	0.036491

الملحق رقم 17-3 التقدير للنموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/14/15 Time: 13:16
Sample(adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOE	1.700344	0.866134	1.963142	0.0653
LNF	0.166604	0.094237	1.767918	0.0940
LGPIB	0.742831	0.496168	1.497136	0.1517
C	-4.200016	3.063507	-1.370983	0.1872

R-squared	0.423196	Mean dependent var	3.461716
Adjusted R-squared	0.327062	S.D. dependent var	1.545122
S.E. of regression	1.267507	Akaike info criterion	3.474946
Sum squared resid	28.91832	Schwarz criterion	3.673318
Log likelihood	-34.22441	F-statistic	4.402142
Durbin-Watson stat	1.949686	Prob(F-statistic)	0.017247

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى محاولة بناء نموذج قياسي لتفسير المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، وتفسير هذه الدراسة القياسية باستخدام الانحدار المتعدد.

في الاخير توصلنا الى النتائج التالية وهي ان سوق العمل يتاثر بعدة متغيرات اهمها النمو الاقتصادي ومساهمة المرأة، وكذا الوضعية المستقرة لسوق العمل في الجزائر كنتيجة للاصلاحات الاقتصادية التي اثرت بشكل ايجابي عليه.

Résumé:

Le but de cette étude est d'essayer de construire un modèle standard pour expliquer les variables économiques qui affectent sur le taux de chômage en ALGERIE durant la période 1990-2012, et l'interprétation de cette l'étude en utilisant le modèle de régression multiple.

Enfin, nous avons acquis les résultats suivants, qui sont que le marché du travail en ALGERIE affectée par plusieurs variables notamment: la croissance économique et la contribution des femmes, ainsi que la situation stable de marché du travail en Algérie en raison de réformes économiques qui l'ont affecté d'une manière positive.

Mots clés: